دراسات عالمية

Panton 116 C



النفط العراقي
تحوّل محتمل في الهيمنة الإقليمية

دانيا ظافر فضل الدين

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 113

النفط العراقي
تحول محتمل في الهيمنة الإقليمية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994؛ كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة. ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

رئيس التحرير: **راشد سعيد الشامسي**

دراســات عـالميـــة

النفط العراقي
تحول محتمل في الهيمنة الإقليمية

دانيا ظافر فضل الدين

العـدد 113

تصدر عن
مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is atranslation of'Iraqi Oil: A Potential Shift in Regional Dominance,"byDania ThaferFuthl Al-Deen and published by The Emirates Center for Strategic Studies and Research, as *Emirates Occasional Papers* No. 80 (2013).

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1211

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-804-3

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-805-0

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**
على العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص ب: 4567
أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

مقدمة	7
التغيرات والتحديات في العراق	8
التعاقدات المبرمة	9
اللاعب المهيمن	12
المملكة العربية السعودية: اللاعب المهيمن	16
سيناريوهات المستقبل: هل يمكن أن يحقق العراق كامل القدرة؟	18
الوضع السياسي	40
خاتمة	49
ملحق	57
الهوامش	59
المراجع	63
نبذة عن المؤلفة	65

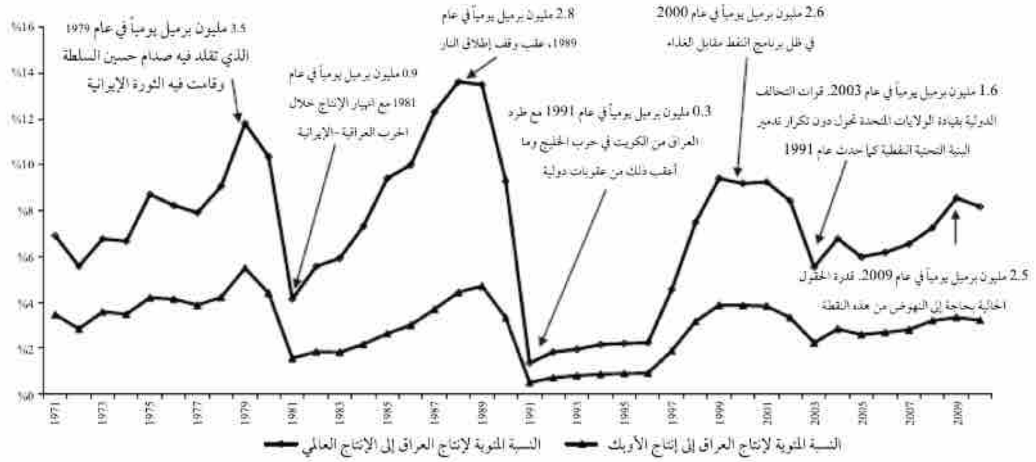
مقدمة

العراق لغز محيّر، بوسعنا أن نفهم تعقيداته إذا نظرنـا إلى موقعـه الجغـرافي؛ فهـو مـن الناحية التاريخية منطقة نابضة بالحياة تقع في قارة أوراسيا الكبرى عند نقطة التقاء المشـرق العربي وفارس الكبرى وهضبة الأناضـول وشـبه الجزيـرة العربيـة. ولهـذا الموقـع وحـده مجموعة كبيرة من الدلالات السياسية والاجتماعية التـي أسـهمت في تكـوين هـذا البلـد، الذي يضم جماعات مختلفة تفصل بينها حواجز الدين والعـرق. وإلى جانـب الـصـراعات الإقليمية المستمرة التي احتدمت منذ القدم، فإن المناخ الاجتماعي السياسي فيه يكشف عن العديـد مـن الانقـسامات الـسياسية التـي تنطـوي عـلى العـداوة. كـما يقـع مـن الناحيـة الاستراتيجية عند نهري دجلة والفرات، وعلى امتداد رقعة جغرافية واسعة تحوي كميـات وافرة من النفط الخام؛ ما يجعله مطمعاً لأصحاب المصالح الدولية. «وممـا لاشـك فيـه أن العراق هو موطن جميع القصص المتصلة بالنفط؛ فهو يمثل كل ما يرتبط بتقلبـات الـنفط، وتفاوتاته، وصراعاته، وإمكاناته، وإخفاقاته أكثر من أي بلد آخر. وذلك هو أساس نعمة النفط ولعنته».[1]

وعلى الرغم من القدرة النفطية للعراق التي تبلغ 12 مليون برميـل يوميـاً، فإنـه لم يتمكن من إنتاج أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً منذ عام 1979. ويعد أحد أسـباب هذا الضعف في الإنتاج تكرار تفجّر الحروب في الـزمن المعـاصر؛ كـالحرب مـع إيـران (1980-1988)، وحرب الكويت (أغـسطس 1990- فبرايـر 1991)، والحـرب التـي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق منذ عام 2003، والتي يمكن القول إنهـا مازالت مستمرة حتى اليوم. هذه الحروب، إلى جانـب النزاعـات الداخليـة المـستمرة، أدت إلى ضعف الاستثمار في مجال النفط العراقـي. إلا أن فـترات الاسـتقرار والـسلام النسبي العابرة أدت إلى توفير بعـض الفـرص القـصيرة لزيـادة حجـم الإنتـاج إلى 2.5 مليون برميل يومياً في الفترات ما بـين عـامي 1979 و1980 - وعـامي1999 و2001، وفي الوقت الحاضر.[2]

الشكل (1)

إنتاج النفط العراقي كنسبة مئوية من إنتاج أوبك والإنتاج العالمي (1971–2010)



التغيرات والتحديات في العراق

من المتوقع أن يمر المشهد السياسي والاقتصادي في العراق بحالة من التحول نظراً إلى التغيرات التي طرأت عليه مع فتح الأبواب أمام شركات النفط العالمية عام 2009. فلم يكتفِ العراق بإصدار كمية غير عادية بمقاييس اليوم من العقود لشركات النفط العالمية، لكنه يتنبأ بارتفاع وافر في الإنتاج قدره 9.6 مليون برميل يومياً فوق المعدل الحالي وهو 2.4 مليون برميل يومياً، بما يؤدي إلى المعدل المستهدف وهو 12 مليون برميل يومياً. ولكي يصل العراق إلى هذا المعدل، فمن المقدر أنه يحتاج إلى تكلفة تبلغ 200 مليار دولار أمريكي، أي 15٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي.[3] فبعد حرب العراق التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح الهدف الملحّ يتمثل في إعادة الحيوية لإنتاج النفط؛ فصناعته هي – بلاشك – طوق النجاة الاقتصادي للعراق. وفي يوليو 2003، أعلنت الإدارة الانتقالية للعراق موافقتها على خطة استثمارية قيمتها 1.1 مليار دولار لاستعادة المستويات الإنتاجية لما قبل حرب الخليج الثانية، التي كانت تبلغ نحو 3.5 مليون برميل يومياً. إلا أن استمرار التوتر واستخدام التقنيات القديمة عرقل قدرة العراق على الوصول

إلى تلك المستويات. وفي مطلع عام 2011، سجل إنتاج النفط في العراق 2.4 مليون برميل يومياً. ومما لاشك فيه أن مستويات الإنتاج الحالية متأخرة كثيراً عن القدرة الإنتاجية الحقيقية للعراق؛ ففي عام 2005، قدّرت **مجلة النفط والغاز** *Oil and Gas Journal* أن العراق يمتلك 112 مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة، وأن 15 حقلاً فقط من إجمالي 73 حقلاً قد تم تطويرها.[4] وفي الرابع من أكتوبر 2010، تم تعديل البيانات الخاصة باحتياطات العراق المؤكدة لتصبح 143.1 مليار برميل.[5] والجدير بالذكر أن هذه الاحتياطات لو استغلت بطاقتها الكاملة، فسوف يسود قلق عام من أن العراق قد يغدو لاعباً مهيمناً في مجال السياسات النفطية، ما قد يكون له انعكاسات لا يستهان بها بالنسبة إلى الفرص والتحديات الماثلة أمام اللاعبين الإقليميين؛ فقد يهدد ذلك دور المملكة العربية السعودية الرائد، ومن ثمّ، يضع تحديات جديدة أمام دول "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" المجاورة.

بالنسبة إلى الدول المجاورة للعراق، قد تؤدي آثار زيادة الإنتاج النفطي العراقي إلى إعادة تشكيل السياسات في المنطقة، لكن الجدول الزمني لهذه الزيادات لايزال غير واضح. إذ يتوقع بعض المسؤولين أن تشغل المباحثات حول حصص العراق الإنتاجية جانباً من جدول أعمال منظمة الدول المصدِّرة للنفط (أوبك) فور أن تصل مستويات القدرة إلى 4 ملايين برميل يومياً، وهو ما يبدو بعيداً؛ بالنظر إلى مستويات الإنتاج الحالية التي تتأرجح ما بين 2.3 و2.6 مليون برميل يومياً. والواقع أن الإنتاج لم يصل إلى مستويات ما قبل حرب الخليج الثانية بعد مرور أعوام على سقوط صدام حسين، وهو على ما يبدو أمر يخفف من بواعث التوتر بين أعضاء منظمة أوبك. كما أن احتمال تحقق هذه التوقعات بعد وقت طويل، يجعل من الصعب تقدير تأثيرها الفعلي في سياسات منظمة أوبك.

التعاقدات المبرمة

رحبت الحكومة العراقية بشركات النفط الكبرى لكي تستعين بخبرات هذه الشركات وتحقق الاستغلال الكامل لحقولها النفطية. ويلاحظ أن العقبة الرئيسية أمام

العراق هي حاجته الماسة إلى تطوير البنية التحتية، الأمر الذي يتطلب كميات ضخمة من الاستثمارات. والجدير بالذكر أن الاستثمارات لا تشتمل على الالتزامات المالية فحسب، ولكن على رأس المال البشري والتطور التقني أيضاً. وبناء على ذلك، لم تجد شركة النفط الوطنية العراقية أمامها خياراً إلا أن تسعى للاستعانة بخبرة شركات النفط العالمية لوضع الركائز الأساسية لوحدات إنتاجية جديدة تتمتع بالكفاءة اللازمة. فقام المسؤولون العراقيون بالاستعانة بعدد من كبار المفاوضين للتفاوض مع شركات النفط العالمية؛ فنجحوا في التوصل إلى شروط مواتية بأعلى معدل من العوائد بحيث تحصل الشركات على 10٪ فقط، بينما تتولى عبء تمويل تطوير الحقول، كما تأخذ على عاتقها توفير التكاليف الأمنية المرتفعة والتعامل مع المصاعب اللوجستية أيضاً التي تمثل تحديات خطيرة متواصلة.

في ديسمبر 2009، قدم العديد من شركات النفط العالمية - من بينها شركات "إكسون" و"بريتيش بتروليوم" و"لوكويل" الروسية و"مؤسسة النفط الوطنية الصينية" و"بتروناس" الماليزية - عطاءاتها للفوز بتسعة من حقول النفط العراقية. وكان عدد الشركات التي قدمت مذكرات تفاهم إلى وزارة النفط العراقية يبلغ 46 شركة، لكن لم يتم إرساء العقود على أي من هذه الشركات.[6] ولم يلبث العراق أن أرسى عدداً من العقود كما هو موضح في الجدول (1)، وتضمنت حقول النفط الرئيسية التي تم التعاقد عليها: الرميلة وغرب القرنة (1 و2) ومجنون والزبير وحلفاية، وقد أرسيت العقود على 14 شركة نفط وطنية وعالمية، وهي: بريتيش بتروليوم، ومؤسسة النفط الوطنية الصينية، وإكسون، والشركة اليابانية للاستكشافات النفطية (جابكس)، وشل الهولندية، ولوكويل، وشركة نفط الشمال العراقية، وشتات أويل النرويجية، وبتروناس، وميسان، وإيني الإيطالية، وأوكسيدينتال بتروليوم، ومؤسسة الغاز الكورية، وشركة نفط الجنوب العراقية. ويبين الجدول (1) النسب المئوية لتوزيع الحقول على مجموعة الشركات إلى جانب الحقول الأخرى الصغيرة التي تم التعاقد عليها.

الجدول (1)

توزيع التعاقدات وحقول النفط في العراق

الحقل	مجموعة الشركات (كونسورتيوم)	الحقل	مجموعة الشركات (كونسورتيوم)
الرميلة	بريتيش بتروليوم 38٪، وشركة النفط الوطنية الصينية 37٪، والمؤسسة العامة لتسويق النفط 25٪	الغراف	بتروناس 45٪، وجابكس 30٪، ونفط الشمال العراقية 25٪
غرب القرنة 1	إكسون موبيل 60٪، وجابكس 25٪، وشل 15٪	بدرة	غازبروم 30٪، مؤسسة الغاز الكورية 23٪، بتروناس 15٪، وشركة النفط الوطنية التركية 8٪، وشركة ستيت أويل البريطانية 25٪
غرب القرنة 2	لوكويل 56٪، وشركة نفط الشمال العراقية 25٪، وشتات أويل النرويجية 19٪	القيارة	سونانجول 75٪، ونفط نينوى 25٪
مجنون	شل 45٪، وبتروناس 30٪، وميسان 25٪	النجمة	سونانجول 75٪، ونفط نينوى 25٪
الزبير	إيني 33٪، وميسان 25٪، أوكسيدينتال بتروليوم 23٪، مؤسسة الغاز الكورية 19٪	مجموعة ميسان	شركة النفط الوطنية الصينية 64٪، وشركة النفط الوطنية التركية 11٪، وشركة الحفر العراقية 25٪
حلفاية	مؤسسة النفط الوطنية الصينية 38٪، ميسان 25٪، مؤسسة الغاز الكورية 19٪	الأهداب	مؤسسة النفط الوطنية الصينية 75٪، ونفط الشمال العراقية 25٪

المصدر: Deutche Bank Report

وعلى الرغم من أن شركات النفط حصلت على الحد الأدنى من المنفعة المالية من هذه التعاقدات، فإنها بلاشك استخدمت تحليلات المنفعة-التكلفة لتقييم الفرص المستقبلية.

ومن الواضح أن أحد المكاسب الرئيسية في هذا الصدد هو تجدد الحضور القوي لشركات النفط العالمية في الشرق الأوسط. فإذا وضعنا في الاعتبار ما مرت به صناعة النفط من ضغوط شديدة في مجال التنقيب، نرى أن العراق يمثل فرصة نادرة لا تقدر بثمن؛ فكما قالت ليلى بن علي، الخبيرة في نفط الشرق الأوسط في قسم الطاقة في شركة كمبريدج الاستشارية لبحوث الطاقة: «إن الجائزة الكبرى التي يتطلع إليها الجميع هي تطوير الحقول العملاقة الجديدة».[7] وهكذا يمكن القول إن التعاقدات الحالية في جوهرها تعتبر "موطأ قدم" بالنسبة إلى الشركات التي تتطلع إلى صفقات طويلة الأجل.

وقد أدت التغيرات التي شهدها العراق إلى تفاقم المخاوف لدى نظرائه في مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بالزيادة المحتملة في إنتاج النفط العراقي. أبرز هذه المخاوف أن دول المجلس قد تشهد إعادة ترتيب الوضع الراهن لسياسة القوة في المنطقة وفي ما بين اللاعبين الأساسيين في منظمة أوبك. ويمثل هذا البحث محاولة لسبر هذا الترتيب الجديد؛ حيث أبدؤه بتقييم سياسات اللاعب الأقوى في سوق النفط في الجزء المعنون "اللاعب المهيمن". أما المحور الذي يليه وعنوانه "المملكة العربية السعودية: اللاعب المهيمن"، فيناقش الخصائص الملازمة للسعودية، التي تجعل منها لاعباً مهيمناً في سوق النفط. وفي المحور المعنون "سيناريوهات المستقبل: هل يمكن أن يحقق العراق كامل القدرة؟" يجد القارئ تقييماً لقدرة العراق على التمتع بالخصائص التي تسمح له بأن يكون لاعباً مهيمناً في سيناريوهات مختلفة، بينما يجد تقييماً للسياسات الإقليمية أيضاً؛ بهدف إلقاء الضوء على الموضوع في إطار شامل. أما الخاتمة فتذهب إلى نفي التنبؤات القائلة إن العراق يمكن أن يصبح لاعباً مهيمناً بحلول عام 2017 في ضوء هذا التحليل.

اللاعب المهيمن

من الممكن أن تؤدي التطورات الجارية في حقول النفط العراقية مؤخراً إلى إثارة التساؤل حول استمرار المملكة العربية السعودية في التمتع بوضعها الراهن كلاعب مهيمن في سوق النفط؛ فقد أعلن العراق مخططات لزيادة طاقته الإنتاجية إلى 12 مليون برميل يومياً. والجدير بالذكر أن الطاقة الإنتاجية الحالية للمملكة العربية السعودية تتراوح

ما بين 9 و10 ملايين برميل يومياً، وأنها تعد عصب الهيمنة النفطية السعودية. ويرى كل من الحجي وهويتنر Alhajji and Huettner،[8] أن هناك سبع خصائص تمكن المملكة العربية السعودية من البقاء في وضع اللاعب المهيمن، يرتبط معظمها بالقوى التي يتم التنسيق بينها من خلال تعديل الطاقة الإنتاجية. ويشير هذان الباحثان إلى أن معظم اللاعبين في منظمة أوبك وخارجها ينتجون بطاقتهم الكاملة دائماً، ما لم تفرض عليهم معدلات إنتاجية أقل من ذلك. كما يذكران أن منظمة أوبك في عام 1983 سمّت المملكة العربية السعودية "المنتج المُرجِّح"، وأن المملكة تحتفظ دائماً بطاقة احتياطية، إلى جانب استمرار التناسب السلبي بينها وبين بقية أعضاء منظمة أوبك.

خصائص اللاعب المهيمن

ما الخصائص التي تميز المملكة العربية السعودية بوصفها لاعباً مهيمناً، وهل من الممكن تحدي هذا الدور؟ تلك هي التساؤلات التي تطرح في سياق تقييم الدور الرائد للمملكة. يتشكك بعض الباحثين في جدوى واستمرارية أي تحديات تعترض هيمنة المملكة، كما قال روبرت مابرو Robert Mabro رئيس معهد دراسات الطاقة في أكسفورد:

> لا روسيا ولا العراق ولا أي دولة أخرى تستطيع أن تستثمر أموالاً ضخمة لمجرد أن تخلق قدرات نفطية احتياطية. ولا يمكن لأي دولة أخرى أن تبني طاقة إنتاجية تبلغ ما بين 12 مليون و14 مليون برميل يومياً، بما يتيح لها تخصيص ما بين 2 إلى 3 ملايين برميل يومياً من طاقة التشغيل للطوارئ.[9]

وقبل أن يقترب دور السعودية المهيمن من التعرض للتحديات، هناك شرطان يجب أن يتحققا: الأول، أن يصبح أحد نظرائها في منظمة أوبك متمتعاً بالقدرة على إنتاج النفط بمستويات تقارب طاقتها الإنتاجية الحالية. والثاني، أن يستطيع هذا الطرف امتلاك طاقة إنتاجية فائضة أو طاقة احتياطية تقارن بالطاقة الاحتياطية للسعودية. ومن دون هذين الشرطين يستحيل أن يحل أحد محل المملكة العربية السعودية بوصفها المنتج المهيمن. وبعيداً عن القدرات اللوجستية، يجب تقييم العواقب السياسية والاقتصادية لوجود منتج

مهيمن آخر لكي نفهم الوضع في سياقه الصحيح. فوضع الهيمنة في سياق السوق النفطية يتوقف على وجود القدرة الاحتياطية؛ ومن ثم، إذا تمكن أحد أعضاء أوبك من امتلاك طاقة احتياطية مقارنة، فستعود عاقبة ذلك على المنتج المهيمن؛ أي المملكة العربية السعودية. وجدير بالذكر أن هيمنة أوبك على سوق النفط لا تأخذ في الحسبان هذه التغيرات؛ لأنها مجرد استشراف للمستقبل. ونظراً إلى كون الشرق الأوسط موطناً لنحو ثلثي الإنتاج العالمي من النفط، فحري بنا أن نتفهم بصورة شاملة كلاً من العواقب الاقتصادية والسياسية لهذه التوقعات بالنسبة إلى اللاعبين الإقليميين، الأمر الذي يلقي بدوره الضوء على الوضع السياسي في المنطقة بالنسبة إلى أصحاب المصالح فيها.

هل يلوح في الأفق أي تغيير في وضع الهيمنة؟

كما أكد العديد من الخبراء، لاتزال المملكة العربية السعودية حالياً هي المنتج المهيمن في منظمة أوبك، وهو ما قد يتغير تبعاً لقدرة العراق على تحقيق إنتاج مقارن، والوصول إلى طاقة احتياطية مشابهة لما لدى السعودية. ذلك موضوع في غاية الأهمية؛ ولذلك فإن المحاور الأساسية التي يتناولها هذا البحث تشتمل على إمكانية تحقيق هذه المستويات الإنتاجية وتبعات الزيادة المستهدفة في قدرة العراق الإنتاجية بالنسبة إلى منظمة أوبك وللسياسات الإقليمية وللدور المهيمن للمملكة العربية السعودية. فإذا أصبح الإنتاج النفطي المرتقب للعراق حقيقة واقعة، فسوف تكون له تبعتان مهمتان على فكر جميع أصحاب المصالح: (1) فالدور الرائد للمملكة العربية السعودية سيغدو مهدداً، في كل من الخليج وأوبك، (2) والاستقرار السياسي والاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المجاورة سيصبح معرضاً للتحدي. هذه التبعات تتوقف على قدرة العراق على تحقيق مستويات في الإنتاج وفي القدرة الاحتياطية تضاهي الهيمنة الحالية للمملكة العربية السعودية، مقروناً بالقدرة على تجاوز مستوى تغطية التكلفة الإنتاجية.

ومن ثم، فإن الهدف الأول لهذا البحث هو استجلاء القدرة الاقتصادية والمالية للعراق على الوصول إلى طاقة 12 مليون برميل يومياً بحلول عام 2017، وهو ما سأتناوله لاحقاً. وسوف أطبق في هذه الدراسة نموذج العرض والطلب على النفط مستعينةً

بالبيانات المتوقعة لرسم ثلاثة سيناريوهات لتحقيـق العـراق التوسـع المرتقـب في الطاقـة بقدرة 12 مليون برميل يومياً. هذه السيناريوهات هي: (1) عدم حدوث تقدم على صـعيد التوسع في الطاقة الإنتاجية في العراق (2) تحقيق العراق 50٪ من الطاقة المرتقبة (3) تحقيق العراق كامل الطاقة المتنبأ بها. وفي كل سيناريو من هذه السيناريوهات سيتم تقيـيم المتغـير المؤثر في السعر؛ للوقوف على تبعاته بالنسبة إلى مستويات الإنتاج. كماسيتم التنبؤ بالعرض والطلب في محاولة لسبر مستويات القدرة الاحتياطية التي تعتبر كلها مؤشرات لـمستويات أسعار النفط. فإذا حدثت زيادة في إنتاج العراق دون أن يصاحبها طلـب كـاف يـستوعب هذا العرض، فسوف ترتفع الطاقة الاحتياطية وتنخفض الأسعار (انظـر المحـور المعنـون "سيناريوهات المستقبل" للمزيد من التفاصيل حول هذا النموذج)، وهذا ما يؤثر سلبياً في قدرة العراق على تغطية تكاليف الإنتاج ويهدد المنتجين الآخرين أيضاً، ما يؤدي إلى المزيـد من الشقاق السياسي.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعي جيـداً الظـروف العاصـفة التـي يعيشها العراق حالياً بسبب ما طرأ على قيادته من تغيرات منذ بدء الحرب عـام 2003، إلى جانب التاريخ المشترك من العداوة خلال حكم صدام حسين. ولما كانـت علاقـات العراق متوترة أصلاً مع الدول المجاورة، فإن الزيادة المرتقبة في طاقتـه النفطيـة يمكـن أن تثير تحديات سياسية لدول مجلس التعـاون، خـصوصاً المملكـة العربيـة الـسعودية. فالوصول إلى هذه القوة الاقتصادية يمكن أن يـترجم إلى تبعـات سياسـية تعمـل عـلى تغيير عناصر سياسة القوة الإقليميـة. ونظـراً إلى الطبيعـة الملحـة لهـذه التبعـات، فـإن الهدف الثاني الذي يركز عليه هذا البحث هو فهم التبعات السياسية للتغيرات الكبـيرة في مستويات الإنتاج العراقي بالنسبة إلى أوبك والمنطقة، وهو ما سأتناوله لاحقاً. هـذه النتائج المتوقعة تتداخل معاً لتؤدي إلى تحول في سياسات الدول العربية الغنية بـالنفط. وسوف أتناول التبعات السياسية والاقتصادية لكل سيناريو بالنسبة إلى العـراق ودول مجلس التعاون في خاتمة البحث.

المملكة العربية السعودية: اللاعب المهيمن

السمات المميزة للمملكة العربية السعودية

يتفق معظم الخبراء بشأن منظمة أوبك ككيان بأنها لا تتمتع بالقدرة على حماية الأسعار من عوامل السوق غير المواتية، على الرغم من الإشارة إليها دائماً على أنها كيان احتكاري. فمن الجوانب المطلوبة في الكيان الاحتكاري أن تكون لديه القدرة على فرض حصص على الأعضاء؛ وهذا موضع تساؤل بالنسبة إلى منظمة أوبك، ولكنه ليس كذلك بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية.[10] وهناك شروط معينة لو توافرت لفقدت المملكة العربية السعودية دورها المهيمن؛ فإذا أخذنا في الاعتبار بأن المملكة تنتج 12٪ من إنتاج النفط العالمي،[11] فيجب أن يزيد العراق طاقته الإنتاجية بنحو 10 ملايين برميل يومياً – إلى جانب الاحتفاظ بطاقة احتياطية – قبل أن يبدأ بتهديد الهيمنة الحالية للسعودية، وذلك بافتراض أن المملكة ستظل محافظة على الوضع الراهن من حيث الطاقة الإنتاجية على مدى السنوات المقبلة. والجدير بالذكر أن حجم قطاع النفط السعودي يسمح تلقائياً للمملكة بالقيام بدور محوري يكاد يصل إلى تحديد أسعار النفط التي تريدها؛ إذ إنها تضع السياسة اللازمة لتحقيق التوازن في أسواق النفط. وجدير بالذكر أن الهدف الملموس للمملكة العربية السعودية هو إبقاء الأسعار عند مستوى سوقي مقبول، بينما تعمل بالتأكيد على تحقيق أعلى الإيرادات كي تعظم من عوائدها. ولكي تحتفظ المملكة بالعوائد المرتفعة يجب ألا تبلغ أسعار النفط مستويات عالية جداً؛ كي لا يحدث اختناق مؤكد في الطلب. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تمس الأسعار الحد الأدنى من مستويات العوائد المستهدفة أيضاً. وهكذا تظل الطاقة الاحتياطية كعنصر واقٍ يدرأ الاختلالات السوقية ويحافظ على العرض بمستوى متوازن، الأمر الذي يعد العامل المميز لسياسات المملكة العربية السعودية. ويلاحظ أن إدارة أسعار النفط بمستويات متوازنة تقتضي التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء فيها أيضاً.

وتؤدي الطاقة الاحتياطية دوراً بارزاً في التأثير في سلوك نظراء المملكة في منظمة أوبك. فالمملكة – حالياً – هي المنتج الوحيد الذي يحتفظ بكمية كبيرة من الطاقة

الفائضة؛ أي نحو 3 ملايين برميل يومياً.[12] وتستطيع المملكة الإبقاء على هذه الطاقة الاحتياطية بفضل فائض احتياطاتها النفطية. كما أن تكلفة الاحتفاظ بالطاقة الاحتياطية لديها تعتبر أقل بالمقارنة بالمنتجين الآخرين. إذ تبلغ مستويات الطاقة الاحتياطية السعودية معدلات كبيرة تكفي لأن تحل محل السقوف الإنتاجية في السوق أو أن تعاقب منتجي النفط الآخرين الذين يحاولون تعديل الأسعار من خلال التلاعب باستراتيجيات الإنتاج. ومن الناحية التاريخية، كانت الطاقة الاحتياطية للمملكة العربية السعودية عاملاً محورياً في دعم الإنتاج النفطي في أوقات الاضطرابات الإقليمية الناجمة عن توقف إنتاج النفط من جانب الدول المنتجة الأخرى. فنجد مثلاً أن الطاقة الاحتياطية السعودية حالت دون فقدِ كميات كبيرة من الإنتاج خلال الصراعات الثلاثة الكبرى في منطقة الخليج، وهي الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)، وحرب الخليج الثانية 1990، وحرب العراق 2003:

> تمتلك المملكة العربية السعودية طاقة احتياطية تكفي أحياناً لرفع الإنتاج بكفاءة لمعادلة تأثير انخفاض الأسعار في عوائدها، ما يجعلها قادرة على فرض الانضباط السعري بالتهديد برفع الإنتاج بالقدر الذي يحطم الأسعار. وفي واقع الحال، لم يكن ذلك يوماً آلية لفرض الأسعار لدى منظمة أوبك ما لم تنسجم أهداف المنظمة مع أهداف المملكة.[13]

وقد اكتسبت المملكة العربية السعودية بفضل دورها المتميز في سوق النفط روابط قوية مع الحكومات الغربية. وتعمد السياسات الأمريكية المتعلقة بالطاقة إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الروابط التي تمثل أوج العلاقات بين الرياض وواشنطن:

> الطاقة الاحتياطية لدى السعودية هي المُعادِل في مجال الطاقة للأسلحة النووية، فهي رادع قوي ضد من يحاول تحدي ريادتها وأهدافها. وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الطاقة كحجر الزاوية في سياستها النفطية. وهذا الترتيب لا بأس به مادامت حماية الولايات المتحدة تعني أن الرياض لن تلجأ إلى "ابتزاز" واشنطن.[14]

ومن الملامح المميزة لكبار منتجي النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية القدرة على تخفيض الإنتاج بدرجة كبيرة دون المساس بالقدرة التشغيلية لحقول النفط الضخمة وقدرتها على التعافي.[15] وتمتلك المملكة العربية السعودية القدرة على القيام بذلك

بمنتهى الحرية، بينما تتمتع دولة الكويت ببعض المرونة في هذا المجال، أما دولة الإمارات العربية المتحدة فهي ذات قدرة محدودة في هذا الصدد. وقد يكون للعراق هذه القدرة، لكن وجودها يتطلب استثمارات وافرة وتنمية مستقرة؛ كي تقترب من مستويات الطاقة الاحتياطية التي تتوافر للسعودية. ولذلك، فإن احتمال بلوغ العراق هذه القدرة الاحتياطية بمثل هذه المستويات ضئيل للغاية. إلا أن مستويات الإنتاج والطاقة الاحتياطية يمثلان المؤشرين الأساسيين للاعب المهيمن في منظمة أوبك والسوق النفطية. ومن ثم، يجب علينا أن نقيّم السيناريوهات التي تعيننا على إلقاء الضوء على فرص تحقيق العراق دوراً مهيمناً في أسواق النفط، وهذا ما سنتناوله في المحور التالي.

سيناريوهات المستقبل: هل يحقق العراق كامل القدرة؟

رأينا أن الطاقة الاحتياطية تمثل عاملاً أساسياً في تمتع المملكة العربية السعودية بدورها المهيمن في سوق النفط؛ إذ إن أسعار النفط شديدة الحساسية للطاقة الاحتياطية، لأنها جزء من العرض الذي يمثل ضماناً في حال حدوث أي تعطل في الإنتاج. وتبين السجلات التاريخية هذه الحساسية، كما يوضح الشكل (2). وفي هذا المحور، سنستخدم نموذج العرض والطلب النفطي في السيناريوهات المختلفة المتعلقة بالمستويات الإنتاجية المرتقبة للعراق لكي نقيّم آثارها على مستويات الطاقة الاحتياطية. وسوف نبحث هذه السيناريوهات كتعبير عن ثلاثة مستويات مختلفة من القدرات الإنتاجية المرتقبة ما بين عامي 2011 و2017: (1) عدم حدوث تقدم في التوسع في الطاقة النفطية العراقية. (2) بلوغ العراق 50٪ من الزيادة المرتقبة. (3) تحقيق العراق كامل القدرة المرتقبة، وهي 12 مليون برميل يومياً. وسوف يتم إدخال هذه السيناريوهات في النموذج لاستخراج التغير في مستوى الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب (انظر الأشكال في الأرقام 3 و4 و6). وسيتم التنبؤ بالطلب مع تثبيته في جميع السيناريوهات، بينما يتفاوت العرض تبعاً للتغيرات في مستويات الإنتاج المرتقبة في العراق لكل سيناريو على حدة. وسنرى كيف يؤدي كل سيناريو إلى عواقب إقليمية سياسية واقتصادية تعد نتائج محتملة في كل سيناريو.

وسوف أخصص كل جزء من الأجزاء الثلاثة التالية لواحد من هذه السيناريوهات، بحيث يبدأ البحث في كل جزء منها بتقييم آثار الإنتاج العراقي على الطاقة الاحتياطية العالمية كنسبة مئوية من الطلب؛ كي نرى عواقبها على أسعار النفط. والجدير بالذكر أن الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب يتم احتسابها على أساس توقعات مؤسسة كريدي سويس للأوراق المالية Credit Suisse Securities؛[16] لكي يصبح لدينا نقطة مرجعية لقياس توقعات محللي الأسواق النفطية. ثم يلي ذلك احتساب قيمة تغطية التكاليف بالنسبة إلى الدول صاحبة المصلحة سواء من حيث الأسعار المرتقبة أو الأسعار التاريخية لنرى هل يؤدي السيناريو الذي نتناوله إلى تعزيز اقتصادات الدول المنتجة للنفط أم إلى إرباكها؟ وأخيراً، سنناقش وضع الهيمنة - على أساس توزيع الطاقة الاحتياطية - وآثاره الإقليمية لكي نستكشف الظروف والتبعات المتعلقة بكل سيناريو من هذه السيناريوهات.

افتراضات السيناريوهات

يشتمل نموذج العرض والطلب النفطي على افتراضات بالغة الأهمية للخروج باستنتاجات من السيناريوهات موضوع البحث. وتتعلق هذه الافتراضات بالطلب من جانب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول غير الأعضاء فيها، ومستويات إنتاج المنتجين المختلفين، ومستويات الطاقة الاحتياطية لكبار المنتجين.

الطلب العالمي

يمثل الطلب العالمي عاملاً متكاملاً لا يتجزأ في فهمنا لتبعات الزيادة في الطاقة النفطية العراقية. فلو كان هناك طلب كافٍ على الزيادة الإنتاجية الإضافية للنفط العراقي، فإن الزيادة ستكون مقبولة لدى الدول الأعضاء في منظمة أوبك. وإلا، فإن مجموع الفائض من العرض يمكن أن يؤدي إلى انهيار الأسعار إلى مستويات تسبب خلخلة في ميزانيات الدول المنتجة للنفط؛ ما يُحدث عواقب سياسية خطيرة. وتشير التقديرات المجمع عليها إلى أنه من المتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على النفط بنحو 10 ملايين برميل يومياً؛ أي من 87.76 مليون برميل يومياً في عام 2010 إلى 98.19 مليون

برميل يومياً في عام 2017 بزيادة إجمالية قدرها 12٪، كما يتضح من الجدول (2).[17] ويأتي هذا الارتفاع في الطلب أساساً من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تشهد ارتفاعاً في النمو الاقتصادي. فقد ارتفع الطلب العالمي بنسبة 15٪ في يناير 2011، على الرغم من أن قدراً كبيراً من هذا الارتفاع يُعزى إلى اضطرابات في استهلاك الطاقة المعتمدة على الفحم. ويأتي أعلى طلب على النفط من الصين التي كسرت معدلاتها القياسية في الربع الأخير من عام 2010 باستهلاك 10 ملايين برميل يومياً.[18] وطبقاً لتوقعات كريدي سويس، فإن الطلب على النفط من جانب الصين وحدها يتوقع أن يزداد سنوياً بمقدار 4.6٪ من عام 2012 حتى عام 2017؛ ما يؤدي إلى وصول إجمالي الطلب الوطني لديها إلى 12.87 مليون برميل يومياً (انظر الجدول 2). أما احتمال زيادة الطلب في الشرق الأوسط، فليس كبيراً بسبب استخدام بدائل الطاقة، ورفع الكفاءة في المملكة العربية السعودية، إلى جانب ضعف إيران جراء إلغائها الدعم ووقوعها تحت العقوبات الدولية. أما البرازيل، فلايزال طلبها يرتفع بمعدلات بطيئة، في الوقت الذي تمر فيه اقتصادات [جمهوريات] الاتحاد السوفيتي السابق بتحسن بفضل الزيادات التي طرأت مؤخراً على أسعار النفط.

إلا أنه من المتوقع أن يقابَل الطلب بارتفاع الكفاءة في البدائل المشتقة من الغاز الطبيعي. بالإضافة إلى أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى انخفاضات كبيرة في الطلب في مناطق أخرى، ما أفرز التوقعات القائلة بعدم حدوث نمو أو بحدوث نمو لا يذكر في إجمالي الطلب العالمي للفترة ما بين عامي 2011 و2017. بالإضافة إلى ذلك، أدى إقصاء استخدام الفائض النفطي بصورة فعالة عام 2008 إلى ارتفاع حاد في الأسعار. لكن التكهنات تقول إن ارتفاع الطلب من جانب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد يتجاوز التوقعات بسبب سرعة التعافي في الدول المتقدمة. وفضلاً عن التعافي الاقتصادي، فإن انخفاض درجات الحرارة أكثر من المعدلات المعتادة شجع على ارتفاع الطلب على النفط. ومن ناحية أخرى، نجد أن الطلب في مطلع عام 2011 انخفض بمعدل 3 ملايين برميل يومياً عندما نقارن ذروة الاستهلاك لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع ذروات الطلب التاريخية. ويشعر الكثير من المحللين بالقلق مما سيحدث في العالم مع ارتفاع الطلب من جانب كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول غير

الأعضاء فيها؛ لأنه لو لم يكن هناك عرض كافٍ يعادل الطلب، فقد تحدث عواقب وخيمة مرتبطة بارتفاعات كبرى في الأسعار.

الجدول (2)

تنبؤات الطلب العالمي (مليون برميل/ يومياً)

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية							
أمريكا الشمالية	24.18	24.35	24.40	24.43	24.44	24.44	24.45
النسبة المئوية للنمو	٪1.1	٪0.7	٪0.2	٪0.1	٪0.0	٪0.0	٪0.0
أوروبا	14.32	14.22	14.08	13.95	13.84	13.72	13.61
النسبة المئوية للنمو	٪0.3-	٪0.7-	٪1.0-	٪0.9-	٪0.8-	٪0.8-	٪0.8-
منطقة المحيط الهادئ	7.65	7.62	7.50	7.38	7.28	7.18	7.07
النسبة المئوية للنمو	٪0.9-	٪0.4-	٪1.6-	٪1.6-	٪1.4-	٪1.4-	٪1.4-
الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**46.15**	**46.19**	**45.98**	**45.77**	**45.56**	**45.34**	**45.13**
النسبة المئوية للنمو	٪0.3	٪0.1	٪0.5-	٪0.5-	٪0.5-	٪0.5-	٪0.5-
الطلب من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية							
الصين	9.83	10.28	10.75	11.25	11.77	12.31	12.87
النسبة المئوية للنمو	٪5.5	٪4.6	٪4.6	٪4.6	٪4.6	٪4.6	٪4.6
بقية دول آسيا	10.67	11.05	11.38	11.72	12.07	12.43	12.81
النسبة المئوية للنمو	٪4.0	٪3.5	٪3.0	٪3.0	٪3.0	٪3.0	٪3.0
أمريكا اللاتينية	6.56	6.79	7.03	7.28	7.53	7.79	8.07
النسبة المئوية للنمو	٪4.2	٪3.5	٪3.5	٪3.5	٪3.5	٪3.5	٪3.5
الشرق الأوسط	7.79	8.06	8.34	8.64	8.94	9.25	9.58
النسبة المئوية للنمو	٪3.8	٪3.5	٪3.5	٪3.5	٪3.5	٪3.5	٪3.5
دول أخرى غير أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	8.45	8.67	8.90	9.10	9.31	9.52	9.74
النسبة المئوية للنمو	٪3.3	٪2.6	٪2.6	٪2.3	٪2.3	٪2.3	٪2.3

الطلب من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	43.31	44.86	46.40	47.98	49.62	51.31	53.06
النسبة المئوية للنمو	%4.2	%3.6	%3.5	%3.4	%3.4	%3.4	%3.4
الطلب العالمي	**89.46**	**91.05**	**92.39**	**93.75**	**95.17**	**96.65**	**98.19**
النسبة المئوية للنمو	%2.2	%1.8	%1.5	%1.5	%1.5	%1.6	%1.6
النمو مليون برميل يومياً	1.89	1.58	1.34	1.37	1.42	1.48	1.54

المصدر: Credit Suisse Securities.[19]

ومن المتوقع أن ترفع الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك - البرازيل ومنطقة خليج المكسيك ومنطقة غرب إفريقيا[20] - إنتاجها من مشروعات الحقول البحرية بمقدار 6 ملايين برميل يومياً بحلول عام 2017، ومن المتوقع أن تؤدي ثورة الطَفَل الزيتي في أمريكا الشمالية أيضاً - والمقصود بها تحويل الطَفَل الزيتي إلى نفط خام - إلى إنتاج يتراوح ما بين 600 ألف و700 ألف برميل يومياً. وأخيراً، فقد تمكنت روسيا بالاشتراك مع "شركة أوراسيا الروسية للحفر" - كانت سابقاً وحدة الحقول البحرية التابعة لشركة لوكويل - من تعزيز كفاءتها الإنتاجية بدرجة كبيرة من خلال ضخ الحد الأدنى من رأس المال الجديد بفضل تطوير التقنيات التي تستخدمها، حيث تمكنت بفضل هذه التحسينات من زيادة معدل إنتاجها في عام 2009 بمقدار الضعف مقارنة بعام 2004.[21]

العرض

تدور المخاوف الرئيسية المتعلقة بالعرض في الأسواق النفطية حول تقلبات ليبيا والعراق وإمكاناتها. وقد أشرنا إلى أن العراق هو موضوع هذا البحث، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل الانخفاض الوجيز في إنتاج ليبيا بمقدار 1.1 مليون برميل يومياً عندما نحاول فهم أهمية العرض والطاقة الاحتياطية. فقد أدى ذلك الانخفاض إلى تأثير كبير في الطاقة الاحتياطية لدى أوبك؛ إذ انخفضت من 4.7 مليون برميل يومياً إلى 3.6 مليون برميل يومياً؛ ومن ثم إلى زيادة تتراوح ما بين 15 و20 دولاراً على أسعار النفط الجارية. وبما أن المملكة العربية السعودية تمتلك معظم الطاقة الاحتياطية، فمن المفترض أن يتم تخفيف

وطأة معظم النقص في إنتاج ليبيا بفضل الكميات الإضافية التي تستطيع المملكة ضخها لموازنة السوق.[22] كما تقدر شركة أرامكو السعودية أن تصل طاقتها إلى أكثر من 12 مليون برميل يومياً مع افتتاح مجموعة الحقول الجديدة في أبو حدرية والفاضلي والخرسانية وخريص، إلى جانب التوسع في حقل الشيبة. لكن هذا الرقم لايزال تقديرياً ولم يتأكد حتى الآن. ولكي نتفهم وضع المملكة العربية السعودية بالنسبة إلى مستويات الإنتاج، نحتاج إلى طرح بعض الافتراضات حول الطاقة الاحتياطية.

الطاقة الاحتياطية

الطاقة الاحتياطية أو الطاقة الإنتاجية الفائضة هي كمية النفط المتوافر في وقت معين فوق مستوى الإنتاج، وتعتبر من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في الأسعار. في هذا النموذج، يمكننا أن نفترض وجود الطاقة الاحتياطية لدى المملكة العربية السعودية في إطار سياق واحد فقط، هو سيناريو عدم حدوث تقدم على صعيد التوسع في الطاقة العراقية، لأنه من الصعب التنبؤ بالطاقة الاحتياطية لأي عضو آخر من أعضاء منظمة "أوبك". فهناك قدر كبير من التفاوت لا يسمح بمحاولة معرفة المنتِج الذي سوف تتوافر لديه معظم الطاقة الاحتياطية في سيناريو تنبؤي معين يتعلق بمستقبل اثنين من اللاعبين المهيمنين، ومن هنا قررنا استخراج نسبة التغيرات الحادثة في الطاقة لدى المملكة العربية السعودية إلى الطاقة الاحتياطية العالمية بين عامي 2008 و2009 لكي نتوصل إلى نسبة معيارية. والسبب في اختيار هذين العامين تحديداً أنهما يكشفان عن وجود علاقة عكسية بين الطاقة الاحتياطية والطلب، ما يسهل علينا التعرف على النسبة التي تبيّن لنا التوزيع المتوازن للطاقة الاحتياطية بين منتجي منظمة أوبك.

لايزال عام 2008 ماثلاً في الذاكرة بوصفه عام أسعار النفط المرتفعة، التي يصفها بعض المتابعين ببداية الأزمة المالية. ففي عام 2008 انخفضت الطاقة الاحتياطية العالمية إلى معدل 3.53 مليون برميل يومياً بسبب ارتفاع الطلب على النفط، وكان نصيب المملكة العربية السعودية من هذه الطاقة الاحتياطية 1.6 مليون برميل يومياً. أما عام 2009 فقد

انعكست الأمور، إذ انخفض الطلب، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في الطاقة الاحتياطية العالمية إلى 6.13 مليون برميل يومياً، وكان نصيب المملكة العربية السعودية منها 3.19 مليون برميل يومياً. وبالنظر إلى هذين العامين يمكن للمرء أن يتعرف على الفرق الواضح في الطاقة الاحتياطية بما يكشف عن نسبة نصيب المملكة من الطاقة الاحتياطية إلى الأرقام العالمية. فما بين عامي 2008 و2009، حدث تغيّر في الطاقة الاحتياطية العالمية بلغ 2.59 مليون برميل يومياً، نصيب المملكة العربية السعودية منها 1.59 مليون برميل يومياً. وهكذا نجد أنه في مقابل كل زيادة عالمية قدرها مليون برميل يومياً هناك زيادة في الطاقة الاحتياطية السعودية بمقدار 1.59 مليون برميل يومياً. هذه النسبة تعني أن المملكة العربية السعودية لديها 63٪ من الطاقة الاحتياطية العالمية. وتستخدم هذه النسبة في افتراض كمية الطاقة الاحتياطية السعودية التي يمكن أن نعول عليها في سيناريو عدم حدوث تقدم على صعيد التوسع في الطاقة العراقية. ويبين الجدول (3) تنبؤات الطاقة الاحتياطية لدى المملكة العربية السعودية مابين عامي 2011 و2017.

الجدول (3)

تنبؤات الطاقة الاحتياطية

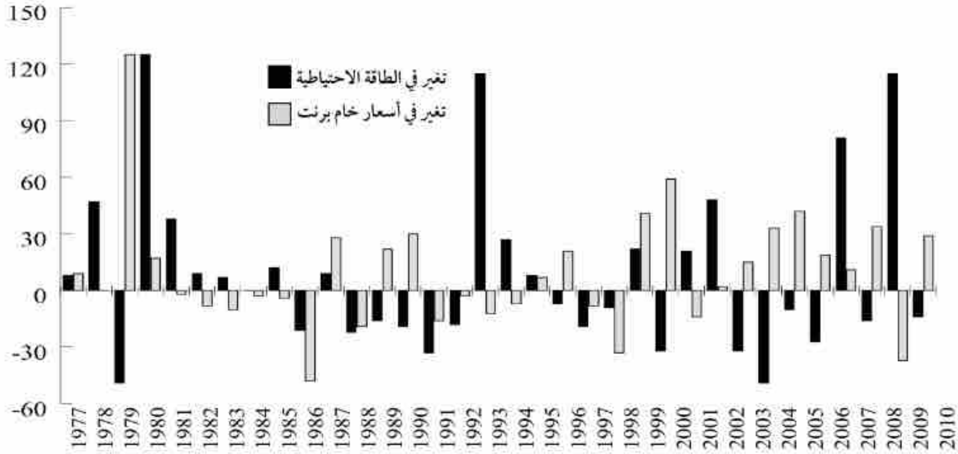
سيناريو عدم حدوث تقدم في التوسع في الطاقة في العراق

العام	الطاقة الاحتياطية العالمية (مليون برميل يومياً)	الطاقة الاحتياطية للسعودية (مليون برميل يومياً)
2011	4.02	2.53
2012	3.07	1.93
2013	2.43	1.53
2014	1.85	1.16
2015	1.97	1.24
2016	2.50	1.57
2017	1.16	0.73

ملحوظة: كميات النفط الاحتياطي السعودي مقدرة على أساس افتراض عدم حدوث تقدم في العراق. وتبلغ النسبة 1.59:1؛ أي الطاقة الاحتياطية العالمية إلى الطاقة الاحتياطية السعودية.

الشكل (2)

التغيرات التاريخية في أسعار النفط في مقابل التغير في الطاقة الاحتياطية



وعند تقييم العلاقة التاريخية بين الأسعار والطاقة الاحتياطية كما في الشكل (2)، يمكن القول بثقة إن الأسعار تتناسب تناسباً عكسياً مع الطاقة الاحتياطية. فإذا قيّمنا التغيرات السعرية في مقابل التغيّرات في الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب من عام 1977 حتى عام 2010، فسنجد أن 21 عاماً منها (أي نحو 64٪ من هذه الفترة الزمنية) تتسم بعلاقة عكسية بين هذين المتغيرين، وأن ثمانية أعوام من العشرة الأخيرة تسير وفق هذه العلاقة السلبية أيضاً. فمثلاً، عندما نقيّم الأسعار من عام 2002 فصاعداً، نجد تغيراً جذرياً ملموساً في الأسعار بدءاً من عام 2002 بسعر 29.24 [23] دولار للبرميل، مع وجود طاقة احتياطية قدرها 6.57 مليون برميل يومياً، ليرتفع السعر في عام 2008 إلى 96.91 دولار للبرميل مع وجود طاقة احتياطية قدرها 3.53 مليون برميل يومياً (انظر الشكل 2). ولكي نضع معياراً لأسعار النفط لنفهم آثاره على الدول المنتجة للنفط، يجب أن نفهم أولاً، وبصورة واضحة تماماً، معنى تغطية العوائد للتكاليف؛ أي نقطة التعادل بين التكاليف والعوائد.

التعادل بين التكاليف والعوائد

عند تقييم نقطة التعادل بين التكلفة والعائد من المهم أن نفهم أن التفاوتات في التكاليف ترجع إلى وجود افتراضات مختلفة، وترتبط بالظروف المزمنة المتعلقة بالسياسات

المالية لكل حكومة على حدة. يمكن أن يُعزى بعض هذه التفاوتات إلى اختلاف الإنفاق المطلوب لاستخراج الموارد، والتفاوت بين النظم المالية. وقد عانت حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مؤخراً، أعباء ماليةً غير عادية. ويبين الجدول (4) تقدير التفاوتات السعرية، ويوضح أن أعلى معدل للأسعار في عام 2010 بلغ 80 دولاراً للبرميل لكل من مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة، بينما بلغ أقل سعر 43 دولاراً لدولة الكويت. وطبقاً لبيانات الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب)، فإن المتوسط المرجح الذي حددته منظمة أوبك للتعادل بين التكلفة والعائد يبلغ 77 دولاراً للبرميل.[24] معنى ذلك؛ أن الأسعار لو انخفضت دون عتبة دول أوبك – وهي في هذه الحالة 80 دولاراً للبرميل أو بمتوسط قدره 77 دولاراً للبرميل – فسوف يكون لهذا الانخفاض عواقب وخيمة على اقتصادات هذه الدول. كذلك عندما نعود إلى عام 2002، من المهم أن نتذكر أن نقطة التعادل بين التكلفة والعائد في ذلك العام كانت أدنى من 20 دولاراً للبرميل؛ ما جعل الأسعار أكثر استقراراً عند هذه المستويات مقارنة بالمعدلات المحتملة حالياً أو في المستقبل. وهذا ما يشير إلى نمط ثانٍ يمثل جانباً مهماً في فهم التعادل بين التكلفة والعائد. فمع مرور الوقت، ترتفع نقطة التعادل بين التكلفة والعائد بسبب ارتفاع تكلفة إحلال الإنتاج مع تزايد صعوبة استخراج الموارد النفطية. ونظراً إلى أن الدول المنتجة للنفط في "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" هي ذات اقتصادات ريعية؛ أي تعتمد اعتماداً كبيراً على العوائد النفطية، فإن ذلك يتمخض عن مجموعة من الخصائص الفريدة التي تشوب هذه الاقتصادات.

ثمة متغيرات عامة تشترك فيها اقتصادات مجلس التعاون الريعية، وهي: أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على العوائد النفطية، وأن كل اقتصاد منها يشتمل على قطاع عام أضخم من اللازم، وأن لديها قوة عاملة شابة سريعة النمو، وأنها تعتمد اعتماداً مفرطاً على المغتربين، كما أن تقدمها الاقتصادي في ظل عدم التنوع يظل إلى حد كبير عرضة لتأثيرات أسعار النفط. ومن الواضح أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية شهدت انتعاشاً في أثناء طفرة الأسعار النفطية منذ عام 2002 حتى منتصف عام 2008، فحققت فوائض ضخمة في الإيرادات. فمنذ عام 2002 حتى عام 2006 فقط، بلغ المتوسط التقديري للعوائد النفطية 327 مليار دولار، ثم تضاعف هذا الرقم تقريباً في عام 2008.[25] ونتيجة لذلك،

ارتفع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو 66٪ (من 12 ألف دولار إلى 20 ألف دولار)، وبلغ أقل معدل له 16 ألف دولار في المملكة العربية السعودية، بينما وصل أعلى معدل إلى 36 ألف دولار في دولة قطر.[26] يعتبر هذا الفائض في الإيرادات عاملاً مهماً من عوامل النمو الاقتصادي لهذه الدول. ومثلما يؤدي ارتفاع مستوى أسعار النفط إلى جني الفوائد، فإن الخسارة الناجمة عن انخفاض الأسعار تعتبر مخاطرة لهذه الدول؛ إذ عليها تحمّل ظروف السوق غير المواتية.

الجدول (4)

أسعار معادلة الميزانيات

اللاعبون الإقليميون في منطقة الخليج العربي (2002–2010)

الدولة/ العام	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الإمارات	80	60	40	40	30	30	21-20	211-20	18-15
إيران	60	37.5	39	33.7	34.5	19	19	19	19
العراق	62.5	50	57	50	-	26	21	-	-
البحرين	80	60	40	40	30	30	21-20	211-20	18-15
الكويت	43	35	50	36	36	21	15	15	15
السعودية	55	40.4	48.1	42.51	38.1	25.1	18.5	18.1	15.5
قطر	55	40	55	40	36	27	19	17	16
عُمان	58	45	45	40	32	23	21	20	18

المصدر: Middle East Economy Survey (MEES).

ملحوظة: الأرقام تشير إلى سعر البرميل بالدولار الأمريكي.

وجدير بالذكر أن التشابه بين اقتصادات دول مجلس التعاون يعني أنها تتشابه في الصعاب التي تلاقيها أيضاً. فلاتزال مملكة البحرين وسلطنة عُمان البلدين الأقل ثراءً؛ بسبب محدودية مواردهما الطبيعية، ما يجعل من الصعب عليهما باطراد الحفاظ على

مستويات الإنفاق العام. في حين تتسم دولة قطر ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بأقل قدر من التحديات، حيث تنخفض معدلات البطالة فيها إلى نحو 2٪ (بالنسبة إلى إجمالي عدد السكان)، وترتفع نسبة الإنتاج النفطي لكل مواطن بدرجة تصل إلى أضعاف النسبة المناظرة في المملكة العربية السعودية.[27] ومن منظور المراقب الخارجي، يفترض أن يؤدي ارتفاع مستويات الإنتاج النفطي في المملكة العربية السعودية إلى جعلها واحدة من أكثر الدول ثراء في العالم، لكن المملكة تواجه تحديات اقتصادية كبرى فهي صاحبة أكبر تعداد سكاني في الخليج، كما أن نصيب الفرد فيها من العوائد النفطية آخذ في التناقص. وتبلغ نسبة البطالة فيها 10.8٪، وأغلب هذه النسبة من الشباب؛ ما يوجِد ضغوطاً متزايدة من أجل تحقيق إصلاحات اقتصادية.[28]

السيناريو الأول: عدم حدوث تقدم على صعيد التوسع في الطاقة الإنتاجية في العراق

من المستبعد ألا يحقق العراق أي تقدم على الإطلاق نحو الزيادة المرجوة في الطاقة الإنتاجية، لكن هذا يظل احتمالاً قائماً بسبب هشاشة الوضع السياسي فيه ومروره باختناقات تعرقل التقدم على صعيد البنية التحتية. ويلاحظ أن الوضع إثر انسحاب القوات الأمريكية من العراق، شديد التقلب ومعرض إلى حد كبير لعوامل زعزعة الاستقرار؛ ما يعني المزيد من اندلاع التوترات الطائفية وجمود مستويات الإنتاج، بل وتراجع مستويات الإنتاج الحالية التي تبلغ 2.4 مليون برميل يومياً. أي أن إمكانية حدوث هذا السيناريو لا يمكن استبعادها في ضوء الأوضاع القائمة حالياً. فالشرق الأوسط يمر الآن بأوقات عاصفة، تحدث فيها تغيرات جذرية بسرعة شديدة. ففي مطلع عام 2011 تعرضت الحكومات المستقرة نسبياً – مقارنة بالعراق – لتحولات ثورية في مستوياتها القيادية، وأصابت هذه العدوى الثورية خصوصاً قادة النظم المضطربة اقتصادياً مثل مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن. ويقع العراق قطعاً في دائرة الدول التي تعاني النزاع الاقتصادي إلى جانب عدم الاستقرار السياسي؛ ومن ثم، فإن احتمال حدوث تقدم ضئيل أو عدم حدوث تقدم على الإطلاق ليس أمراً مستبعداً تماماً.

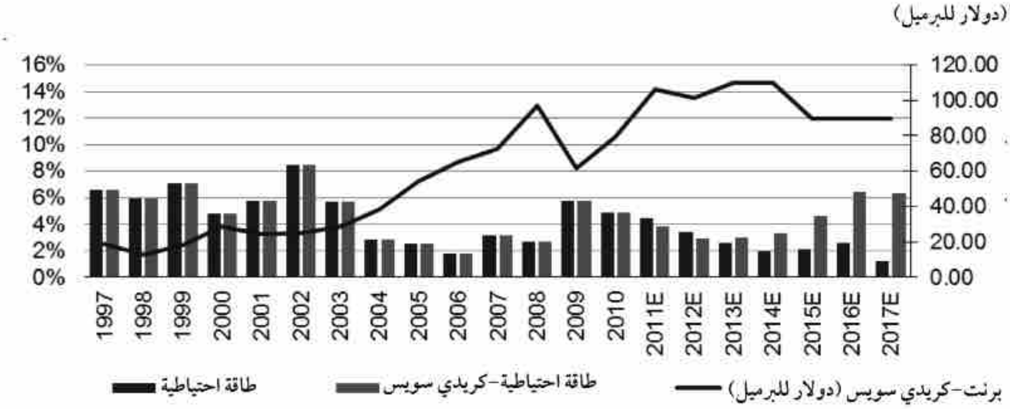
الطاقة الاحتياطية: الطلب والأسعار

إذا لم يحرز العراق تقدماً على صعيد مستوات الطاقة الإنتاجية، فسيكون هناك قدر كبير من الضغط على اقتصادات الدول المنتجة للنفط، وهو ما سيترجم إلى ارتفاع التنافس على النفط نظراً إلى وصول الطاقة الاحتياطية إلى أدنى معدلاتها؛ ما يعني أن الأسعار سترتفع إلى مستويات عالية. ويمكننا أن نرى العلاقة العكسية بين الطاقة الاحتياطية والأسعار في ما بين عامي 2003 و2008، عندما حدث انخفاض متواصل في الطاقة الاحتياطية تتراوح نسبتها ما بين -10٪ و-49٪. بينما حدث صعود مستمر في الأسعار تتراوح نسبته ما بين 11٪ إلى أعلى نسبة وهي 42٪ (انظر الشكل 2). وهكذا شهدت هذه الأعوام أعلى الأسعار في تاريخ إنتاج النفط، التي وصلت إلى ذروتها عند مستوى 96.91 دولار للبرميل (انظر الشكل 3).

الشكل (3)

الطاقة الاحتياطية العالمية كنسبة مئوية من الطلب في مقابل سعر خام برنت

سيناريو 1: عدم حدوث توسع في الطاقة الإنتاجية العراقية



المصدر: Credit Suisse Securities (New York, NY: Credit Suisse, 2011).

كما نرى في الشكل (3)، تتنبأ مؤسسة "كريدي سويس" بأن الطاقة الاحتياطية ما بين عامي 2016 و2017 ستمثل جزءاً أكبر من ذلك بكثير في نسبة الطلب. وتبلغ الأرقام التي تتنبأ بها "كريدي سويس" 90 دولاراً للبرميل، وتمثل الطاقة الاحتياطية وفقاً لها نحو 6٪

(6.21 مليون برميل) من الطلب.[29] فإذا أخذنا في الاعتبار أن الطاقة الاحتياطية ستصل إلى أدنى حد لها في عام 2017، حيث تبلغ 1٪ من الطلب، أي 500٪ أقل من توقعات "كريدي سويس"، فإن ذلك قد يجعل الأسعار أعلى كثيراً من المعدل المتوقع وهو 90 دولاراً للبرميل. ومن ثم، يجب علينا أن نقيّم متطلبات تحقيق التعادل في موازنات الدول المختلفة لكي نفهم الآثار المرتقبة في المستقبل المنظور على اللاعبين الإقليميين.

نقطة التعادل بين التكلفة والعائد

من المتوقع أن ترتفع نقطة التعادل بين التكلفة والعائد في المستقبل؛ ومن ثم، تنشأ المخاوف لدى جميع الدول المنتجة للنفط حول إذا ما كانت الأسعار سوف تسمح بأرباح وافرة أم لا، بحيث تتجاوز نقطة التعادل بين التكلفة والعائد. ويتناول السيناريو الأول المستويات المعيارية العادية للطاقة الاحتياطية، ومن المحتمل أن ترتفع الأسعار أكثر من التنبؤات السائدة في مجال صناعة النفط وهي 90 دولاراً للبرميل، التي تعتبر عند ذلك الحد أعلى من نقطة التعادل بين التكلفة والعائد بعشرة دولارات. معنى ذلك، أنه من المتوقع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا السيناريو، وخصوصاً الدول الغنية بالنفط (المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة)، أن تجني عوائد كبيرة.

الجدول (5)
تنبؤات الطاقة الاحتياطية
سيناريو عدم التوسع في الطاقة الإنتاجية العراقية

العام	الطاقة الاحتياطية (مليون برميل يومياً)	الطاقة الاحتياطية المفترضة لدى السعودية
2011	4.02	2.21
2012	3.07	1.69
2013	2.43	1.34
2014	1.85	1.02
2015	1.97	1.08
2016	2.50	1.38
2017	1.16	0.64

كما أشرنا فيما يتعلق بالافتراضات، فمن المقدر أن تسهم المملكة العربية السعودية في نسبة 63٪ من الطاقة الاحتياطية العالمية في حال عدم زيادة الطاقة الإنتاجية العراقية. ويوضح الجدول (5) إجمالي تنبؤات الطاقة الاحتياطية العالمية والكمية المفترض توافرها من جانب المملكة العربية السعودية من عام 2011 إلى عام 2017 في إطار هذا السيناريو. ويلاحظ أن معظم الباحثين يصنفون السعودية على أنها اللاعب المهيمن على أساس سمتين تميزانها، وهما: احتياطاتها النفطية الضخمة، وطاقتها الاحتياطية الكبيرة. كذلك يفترض هذا السيناريو أن يسهم العراق في قدر محدود من الطاقة الاحتياطية كما عهدنا تاريخياً. ومن ثم، فإن الافتراض الوحيد الذي يمكن أن نفترضه في السيناريوهات الأخرى أن تستوعب السوق الطاقة الاحتياطية الفائضة التي تأتي أساساً من العراق من دون المساس بالكمية الخاصة بالسعودية. ومع ذلك، سيكون من غير الواقعي محاولة فك لغز كيفية استيعاب هذه الكمية فيما بين أعضاء منظمة أوبك. وسوف نقيّم كل سيناريو على أساس ما يشتمل عليه من طاقة احتياطية كمتغير يشير إلى مدى الهيمنة على السوق. ووفقاً للسيناريو الحالي فسوف يظل الوضع الراهن كما هو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة أوبك؛ أي أن المملكة العربية السعودية ستظل هي المنتج المرجح اعتماداً على طاقتها الاحتياطية التي تجعل منها اللاعب المهيمن في سوق النفط.

السيناريو الثاني: تحقيق 50٪ من الطاقة المستهدفة

يصل العراق بحلول عام 2017 وفق هذا السيناريو إلى 50٪ من طاقته الإنتاجية؛ أي 6.3 مليون برميل يومياً. ونظراً إلى ما يمر به العراق حالياً من نزاعات داخلية تترافق مع تحديات متوقعة في مجال البنية التحتية، فإن معظم المحللين يعتبرون أن هذه التقديرات هي الأكثر مصداقية. وبناء على ذلك، يلزم أن نفهم فهماً تفصيلياً التبعات السياسية والاقتصادية لهذا السيناريو؛ لأنه يمثل النتيجة المحتملة الأكثر ترجيحاً.

الطاقة الاحتياطية والطلب والأسعار

كما أكدنا سابقاً، فإن الأسعار والطاقة الاحتياطية يرتبطان بعلاقة عكسية، ولا يعد السيناريو الثاني استثناء من القاعدة؛ ففي الفترة ما بين عامي 2012 و2017، تظل الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب تتراوح ما بين 3٪ و6٪. وجدير بالذكر أن المتوسط التاريخي للفترة ما بين عامي 1975 و2010، هو 7٪؛ ما يوضح أن الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب التي يطرحها هذا السيناريو هي وضع شائع في أسواق النفط. وخلال هذه الفترة نجد أن 15 عاماً من إجمالي 35 عاماً (43٪ من الفترة الزمنية كلها) ظلت في حدود هذا النطاق المعتاد، كما أن نصف الأعوام الباقية (أي عشرة من عشرين عاماً) تأرجحت حول نطاق 2٪. معنى هذا أنه خلال 71٪ من الوقت (أي خلال 25 عاماً من أصل 35 عاماً) ظلت الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب في نطاق درجتين من 7٪. ولذلك؛ نقول إن هذا السيناريو مألوف في تقلبات السوق فيما يتعلق بمستويات الطاقة الاحتياطية.

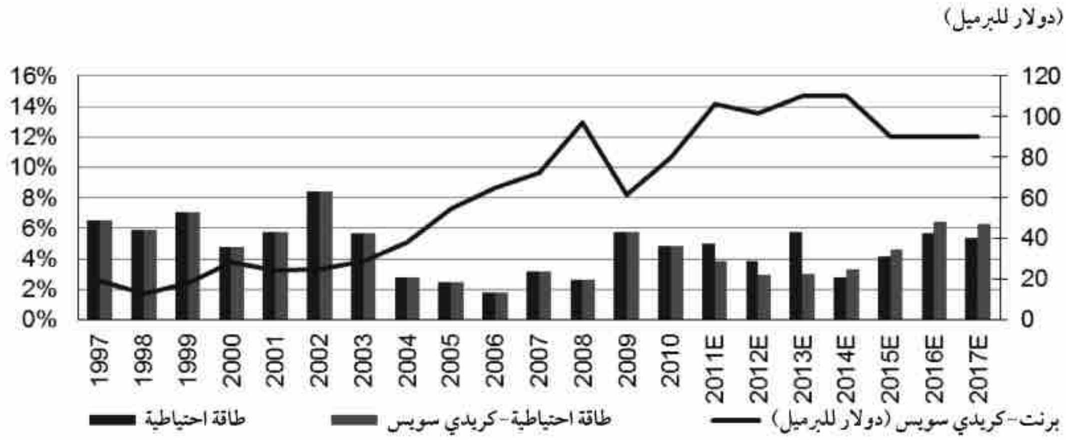
وإذا نظرنا إلى الأسعار النسبية، فمن الأفضل أن نبدأ بتحديد مستويات الطاقة الاحتياطية عند 4٪ إلى 6٪، لأن هذه الأرقام تمثل خمسة من الأعوام الستة المتنبأ بها للفترة ما بين عامي 2012 و2017. إذ يبلغ متوسط السعر الحقيقي خلال تلك الأعوام 42.47 دولار للبرميل، بحد أقصى 79.64 دولار، وبحد أدنى 16.74 دولار. ومن الصعب أن نقدر نطاقاً معيناً للأسعار عند هذه المستويات من الطاقة الاحتياطية لأنها شائعة، وسيظل لها تأثير حميد في الأسواق. لكن التوقعات السعرية التي وضعتها مؤسسة "كريدي سويس" قد تساعد على توضيح الأمر؛ لأن مستويات الطاقة الاحتياطية وفقاً لهذه التوقعات تقع في حدود 1٪ من النسب الموجودة في هذا السيناريو (انظر الشكل 4)؛ ولأنها تتوقع أن تظل الأسعار دون تغير لمدة ثلاث سنوات من عام 2015 إلى عام 2017 عند سعر 90 دولاراً للبرميل، أي أقل من الأعوام السابقة. في عام 2012، توقعت تلك المؤسسة أي يصل السعر إلى 101.49 دولار، وفي العامين التاليين يتوقع أن يرتفع السعر إلى 110 دولارات للبرميل. هذه الأسعار أعلى من كل السنين السابقة، عدا عام 2008 الذي سجل 96.91 دولار، وكذلك خلال فترة الحرب في ليبيا التي رافقتها زيادة في

الأسعار. ولكي نفهم انعكاسات هذه الأسعار على الـدول الأعـضاء في منظمـة أوبـك في منطقة الخليج العربي، يجب أن نقيّم الأسعار التي تتعادل عندها التكاليف والعوائد.

الشكل (4)

الطاقة الاحتياطية العالمية كنسبة مئوية من الطلب في مقابل سعر خام برنت

سيناريو 2: تحقيق 50٪ من الطاقة المستهدفة



أسعار تعادل التكاليف والعوائد

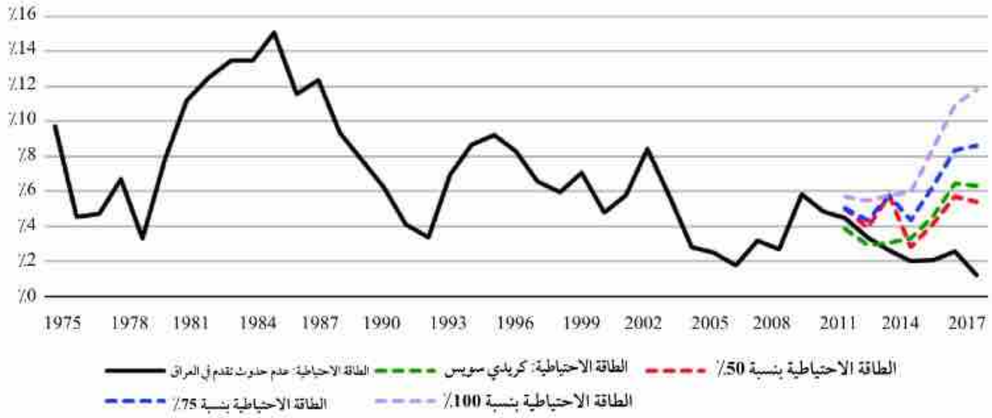
عند تقييم الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب، يمكن أن نـستنتج بـأن هـذه الكميات تعكس توجهات تاريخيـة شـائعة؛ مـا يجعـل مـن الـصعب الوقـوف عـلى أي خصائص مميزة لهذا الـسيناريو تحديـداً. ولكـن مـن خـلال تحليـل التوقعـات الـسعرية لكريدي سويس، يمكن أن نفهم كيف تؤثر الأسعار النسبية في الدول المنتجة للـنفط.[30] وعند تقييم نقطة التعادل بين التكاليف والعوائد (انظر الجدول 4)، من المهـم أن نـدرك أنها ترتفع ارتفاعاً مطرداً بمرور الوقت، وأنها ستـستمر في الـسير في هـذا المـسار (انظـر الافتراضات لمزيد من التفاصيل). ويلاحظ أن أعلى معدل للتكلفة سُجل في عـام 2010 وهو 80 دولاراً، وفقاً لمتطلبات معادلة الميزانيات. ومن هنا يطرح التساؤل حـول مـدى قدرة هذه الدول على معادلة ميزانياتها بحلول عام 2017 عنـدما تـصل الأسـعار إلى 90 دولاراً أو إلى 100 دولار للبرميل.

يحتل السيناريو الثاني موقعاً وسطاً بين تحقيق كامل الطاقة الإنتاجية وعدم تحقيق أي زيادات فيها على الإطلاق في العراق. إن هذا السيناريو ليس مجرد نقطة وسطى بين نقيضين فحسب، ولكنه يمثل الاحتمالات المستقبلية الأكثر اعتدالاً أيضاً من الناحية الاقتصادية بالنسبة إلى الدول المصدرة والمستوردة للنفط. فوفقاً لهذا السيناريو، سيظل العراق لاعباً مهماً في السوق، لكنه في الوقت نفسه، لن يمس الدور المهيمن للمملكة العربية السعودية.

الشكل (5)

الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب

مقارنة بين السيناريوهات



من المنظور الاقتصادي، يؤدي سيناريو الـ (50٪) من الطاقة المستهدفة إلى تحقيق أسعار أكثر اعتدالاً بالفعل، مقارنة بسيناريو الطاقة الكاملة الذي سيغرق السوق بكميات ضخمة من النفط، فتنخفض الأسعار بطبيعة الحال إلى مستويات قد تمس الأمن الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة أوبك، وفقاً لقوانين العرض والطلب (انظر الشكل 5). ومن ناحية أخرى، إذا لم يتمكن العراق من رفع إنتاجه، فسوف تنخفض الطاقة الاحتياطية وترتفع الأسعار ارتفاعاً كبيراً؛ ما يوجِد ضغوطاً على الدول المستوردة للنفط. ومن ثم، فإن المهمة الاقتصادية الأساسية أمام الدول المنتجة للنفط هي الحفاظ على

الأسعار المحتملة فوق معدلات أسعار التعادل بين التكلفة والعائد. وقد يثير هذا الهدف القلق لدى بعض أعضاء منظمة أوبك؛ لأن التوقعات السعرية وفقاً لكريدي سويس للسيناريو المقارن في الشكل (5) تشير إلى أن أسعار تعادل التكلفة والعائد سوف ترتفع أكثر من الأسعار الحالية؛ نظراً إلى الاتجاه التاريخي للارتفاعات السعرية الدائمة. ونظراً إلى الفكرة القائلة إن أسعار تعادل التكلفة والعائد سترتفع، وإن الطاقة الاحتياطية في السيناريو الثاني كنسبة مئوية من الطلب ستظل في حدود المستويات المعقولة، فقد تتمكن منظمة أوبك من فرض حصص معينة، للتحكم في الأسعار وإبقائها عند مستويات أكثر ملاءمة؛ لكي تتجاوز نقطة التعادل بين التكلفة والعائد. وبغير ذلك، سوف تكون هناك انعكاسات اقتصادية سلبية على الدول الأعضاء في أوبك، لكن العواقب الوخيمة التي يمكن أن تحدث في سيناريو الطاقة الكاملة لن تقع في حالة السيناريو الثاني.

وإذا بلغ العراق نصف مستويات الطاقة التي يطمح إليها؛ أي 6.3 مليون برميل يومياً، فسوف يتمتع بالمزيد من النفوذ بوصفه ثاني أكبر منتجي النفط، إلا أن المملكة العربية السعودية ستظل اللاعب المهيمن بطاقة إنتاجية قدرها 11.5 مليون برميل يومياً. والواقع أن مسألة الطاقة الاحتياطية العراقية تكشف عن مقدار النفوذ الذي يمكن أن يتمتع به كواحد من اللاعبين الأقوياء في السوق. حيث إن العراق سيتحمل تكاليف ضخمة للوصول بطاقته الإنتاجية إلى هذا المستوى، فمن المستبعد أن يستطيع تحمل أعباء طاقة احتياطية تضاهي الطاقة الاحتياطية السعودية. ولو حافظت المملكة العربية السعودية على متوسط طاقتها الاحتياطية لعام 2006 حتى عام 2010 وهو 2.44 مليون برميل يومياً، فمن المستبعد أن يتمكن العراق من المحافظة على المقدار نفسه الذي يمثل 39٪ من طاقته. ونظراً إلى عدم قدرة العراق على الاحتفاظ بطاقة احتياطية إلى جانب التنبؤات التي تتوقع أن يكون مستوى إنتاجه أقل من مستوى المملكة العربية السعودية بمقدار 5 ملايين برميل يومياً، فإن فرصته في أن يصبح اللاعب المهيمن في أوبك كمنتج مرجِّح فرصة واهية، حتى لو أصبح ثاني أكبر المنتجين العرب للنفط.

السيناريو الثالث: تحقيق العراق الطاقة الكاملة بمعدل 12 مليون برميل يومياً

هذا السيناريو الذي يحقق فيه العراق طاقة إنتاجية تبلغ 12 مليون برميل يومياً بحلول عام 2017 يعتبر سيناريو العراق الأمثل، بافتراض تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي وعدم وجود عراقيل خارجية من جانب اللاعبين الإقليميين الكبار، خاصة المملكة العربية السعودية وإيران. يفترض في هذا السيناريو ألا يعاني العراق أي معوقات على مستوى البنية التحتية، وأن يتمتع بوجود عمالة كافية وميزانية لا حد لها. وإذا وصل العراق إلى مستوى الطاقة الإنتاجية الكاملة، فهناك احتمال كبير أن يندلع الخلاف بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك نتيجة للتحديات الاقتصادية، وقد تفقد المملكة العربية السعودية دورها المهيمن في المنظمة، بافتراض أن العراق سيظل عضواً فيها، وأنه سوف يستطيع الاحتفاظ بطاقة احتياطية. وسيترتب على هذه الأوضاع عواقب سياسية بالنسبة إلى اللاعبين الإقليميين سنتناولها بالنقاش لاحقاً.

سوف نقيّم مختلف المتغيرات الاقتصادية في هذا السيناريو؛ لتعيننا على إلقاء الضوء على حالة الاستقرار العام للعراق مع وصوله إلى إنتاج 12 مليون برميل يومياً، أي 100٪ من الطاقة الإنتاجية المرتقبة. وفي الأجزاء التالية، سنبدأ بتقييم الطاقة الاحتياطية من الطلب، مع بيان انعكاسات الإنتاج بهذه المستويات، ثم نتناول التكلفة عند نقطة التعادل مع العوائد؛ لنرى إذا ما كان هذا السيناريو سيعزز من اقتصادات الدول المنتجة للنفط أم سيؤدي إلى ارتباكها، وأخيراً، نتناول وضع الهيمنة وآثارها الإقليمية؛ لكي نلقي الضوء على شكل العالم الذي ينتج فيه العراق النفط بطاقته الكاملة.

الطاقة الاحتياطية والطلب والأسعار

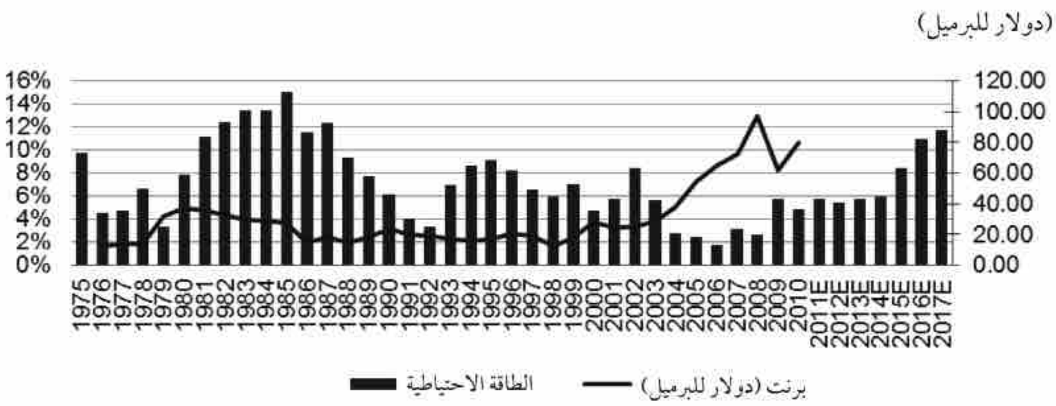
إذا نظرنا إلى الشكل (6)، فسنرى أن الطاقة الاحتياطية تمثل 8.4٪ من الطلب، بينما كانت في عام 2008 لا تمثل سوى 4.1٪. ونستطيع القول إن الكمية النسبية للطاقة الاحتياطية من الطلب يمكن أن تلقي الضوء على أثر ذلك في الأسعار أيضاً، حيث سجل

عام 2009 قفزة واضحة في الطاقة الاحتياطية إلى 6.13 مليون برميل يومياً، أي ما يساوي 7.2٪ من الطلب، ما أدى إلى انخفاض الأسعار إلى 61.67 دولار للبرميل. وعندما نقيّم الطاقة الاحتياطية تاريخياً منذ عام 1975، نجد أن أعلى كمية وصلت إليها الطاقة الاحتياطية هي 9.05 مليون برميل يومياً في عام 1985؛ أي 15٪ من الطلب العالمي، وهي أعلى نسبة مئوية تتحقق منذ عام 1975 (انظر الشكل 6). ومن ثم، يجب أن نقيم متطلبات معادلة الميزانيات لإلقاء الضوء على جدوى انخفاض الأسعار إلى هذا المستوى.

الشكل (6)

الطاقة الاحتياطية العالمية تاريخياً كنسبة مئوية من الطلب في مقابل سعر خام برنت

سيناريو 3: إنتاج العراق بطاقته الكاملة (12 مليون برميل يومياً)



نقطة التعادل بين التكلفة والعائد

يبين الشكل (6) كلاً من تاريخ الطاقة الاحتياطية وتوقعاتها المستقبلية، محتسبة كنسبة مئوية من الطلب، على أساس إنتاج العراق بطاقته الكاملة وهي 12 مليون برميل يومياً. فإذا نظرنا إلى المعدلات المتوقعة للطاقة الاحتياطية من عام 2011 حتى عام 2014، لوجدنا أن الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب تحوم حول 6٪. وعلى الرغم من وجود مستوى مرتفع للكميات في عام 2015، وهو 8.07 مليون برميل يومياً، فإن النسبة المئوية النسبية لمستويات الطلب المتوقعة تمثل اتجاهاً تاريخياً يعبر عن نطاقات سعرية ممكنة. إلا أن الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب في عامي 2016 و2017 تبلغ 11٪ و12٪ على

التوالي، مما يبين وجود زيادة مقدارها نحو 100٪ في الطاقة الاحتياطيـة كنسبة مئويـة مـن الطلب. وفيما يتعلق بعامي 2016 و2017، فالنسبة المئوية تقع ما بين 11٪ و12٪ على غرار الفترة ما بين عامي 1981 و1986 وتكشف عن انخفاض مستمر في الأسـعار. ومـن ثـم، ففي نطاق هذا السيناريو الذي ينتج فيه العراق النفط بطاقته الكاملة ستنخفض الأسـعار دون نقطة تعادل التكلفة والعائد بسبب وجود كمية فائضة من الطاقة الاحتياطية بدءاً من عام 2016 حتى عام 2017.

وإذا أخذنا متوسط الانخفاض، وهو 13٪ وطبقناه على الأسعار المتوقعـة في صـناعة النفط لهذين العامين، فسنجد أن السعر الافتراضي يبلغ 78.30 دولار؛ أي أقل من بعـض أسعار عام 2010 التي تتعادل فيها التكلفة مع العائـد. وقـد ارتفعـت نقطـة التعـادل بـين التكلفة والعائد بلاشك بسبب الإنفاق الحالي الناجم عن الـدعم المـالي الـذي تقدمـه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواطنيها. ومـن ثـم، فـإن هـذا المتوسـط يمثـل أحـد السيناريوهات المحافظة لاحتمال هبوط الأسعار. ومن الصعب أن نحدد السعر على وجـه الدقة، لكن من الممكن أن نخلص إلى أن هبوط الأسعار متوقع وأن هناك احتمالاً كبـيراً أن تكون هذه الأسعار دون نقطة التعادل بين التكلفة والعائد. وهذا من شأنه أن يثـير فـوضى اقتصادية كبيرة ستكون لها أصداؤها السياسية.

الهيمنة والانعكاسات الاقتصادية الإقليمية

نظراً إلى شدة الاعتماد على عوائد النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة، فإن العواقب الاقتصادية لحدوث هبوط كبير في الأسعار ستؤدي إلى رد فعل سياسي شديد - داخلياً وخارجياً - لأن إنتاج العراق 12 مليون برميل يومياً ستكون له آثار مدمرة عـلى اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إجمالاً، وسيقوض من الدور المهـيمن للمملكة العربية السعودية في منظمة أوبك. إن التأثير الـسلبي في اقتـصادات دول مجلـس التعاون ستكون له آثار على العراق نفسه أيضاً، الذي لا مفر أمامه من أن يعـادل ميزانيتـه؛ لأن انخفاض الأسعار إلى ما دون نقطة تعادل التكلفة والعائد التي بلغت 62.50 دولار في عام 2010 ستكون لها آثار مدمرة على الاقتصاد العراقي. كما أن هذه الأسعار التي تتعـادل

عندها التكلفة والعائد لا تأخذ في الحسبان ارتفاع التكلفة المرتبط بإنشاء البنية التحتية اللازمة لتحقيق تلك المستويات من الطاقة.

وجدير بالذكر أن بعض التوقعات المتعلقة بالتعادل بين التكلفة والعائد قدرت أن بعض المشروعات في العراق سترفع [سعر برميل النفط] إلى 120 دولاراً في عام 2011، [31] لكن هذه التقديرات بعيدة عن الواقعية لأن هذا الرقم غير مربح قياساً إلى الأسعار الحالية التي يبلغ متوسطها 110.04 دولار (إبريل 2011). وتعتبر أسعار التعادل بين التكلفة والعائد في العراق ضرورية للتنبؤ بسلوكه كلاعب حكيم؛ فلو كان بإمكانه تحمّل عبء الأسعار المنخفضة، فربما من مصلحته تجنب فكرة الحصص النفطية.

ولكن إذا كانت الأسعار قريبة من نقطة التعادل بين التكلفة والعائد أو أقل منها، فعندئذ تصبح زيادة الطاقة متعارضة مع المصالح الاقتصادية للعراق. فبصرف النظر عن نقطة التعادل بين التكلفة والإنتاج لعام 2010 وهي 62.50 دولار وعن التقديرات القصوى التي تصل إلى 120 دولاراً، يبدو كما لو أن العراق سيخسر عند تقييم السنوات ذات المستويات المناظرة من الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب. وكما أشرنا من قبل، فإن فترة ما بين عامي 1981 و1987 اتسمت بانخفاضات متواصلة في الأسعار؛ ما يبين أن الأسعار يمكن أن تكون أقل كثيراً من نقطة التعادل بين التكلفة والعائد عند الدولة المنتجة للنفط. ليس معنى هذا أن الأسعار ستعكس بالضرورة هذه السنوات، وإنما نستطيع أن نخلص إلى أن هناك احتمالاً ضئيلاً أن تصل إلى نقطة التعادل بين التكلفة والعائد، في ضوء القيم التاريخية والتكاليف الضخمة التي سيتكبدها العراق في حال وصل إنتاجه إلى كامل طاقته. ويبين هذا السيناريو أن رفع إنتاج العراق من النفط سيكون له نفوذ هائل على الرفاهية الاقتصادية للمنطقة؛ فلن يقتصر الأمر على تأثر اللاعبين الإقليميين فحسب، لكن دور العراق في منظمة أوبك سيصبح نداً لدور المملكة العربية السعودية؛ الأمر الذي يعني تحدي الهيمنة الاقتصادية للمملكة. ولما كان معظم الخبراء يرون أن المملكة العربية السعودية هي اللاعب المهيمن في منظمة أوبك، فإنهم يرجعون الفضل في ذلك إلى مجموعة معينة من المتغيرات التي تتسم بها الاحتياطات النفطية للمملكة. هذه المتغيرات نفسها يجب تقييمها فيما يتعلق بالعراق في ضوء هذا السيناريو،

ومنها: هل يستطيع العراق تحمل أعباء الإنتاج بمعدل يقل عن طاقته الإنتاجية، ومن ثم يحافظ على قدر كبير من الطاقة الاحتياطية تعادل نظيرتها لدى المملكة العربية السعودية؟ في هذا السيناريو ستكون الأسعار شديدة الانخفاض ولن يكون في مصلحة السوق الإنتاج بالطاقة الكاملة. وبذلك، إذا ظل العراق عضواً في منظمة أوبك، فهناك احتمال كبير أن يحافظ على كميات كبيرة من الطاقة الاحتياطية.

وعندما نقارن سيناريو عدم إحراز أي تقدم في العراق على صعيد الإنتاج بهذا السيناريو الذي يرتفع بطاقة إنتاج العراق إلى مستوى 100٪، يتبين لنا وجود تفاوت كبير في الطاقة الاحتياطية، بشرط تساوي كل العوامل الأخرى (انظر الشكل 6). ففي فترة ما بين عامي 2011 و2017 ستتسع الفجوة بمرور الوقت لتصل إلى فارق 10.4 مليون برميل يومياً (من 1.16 إلى 11.56 مليون برميل يومياً)، وهذا ما يبين أن السوق لن تستطيع استيعاب جانب كبير من الزيادة في الطاقة العراقية. كذلك في سيناريو عدم حدوث أي تقدم في العراق، نجد أن المملكة العربية السعودية هي صاحبة 63٪ من الطاقة الاحتياطية التي تبلغ 1.16 مليون برميل يومياً فحسب. ومعنى ذلك أن قدراً كبيراً من الطاقة الاحتياطية في السوق يمتلكه العراق، لكنه لا يعني أن يتمكن العراق بالضرورة من المحافظة على هذا القدر. وبصرف النظر عن مستويات الطاقة الاحتياطية في العراق، فإن هذا السيناريو يفترض أن العراق بوسعه أن ينتج بمستويات تعادل مستويات المملكة العربية السعودية، وذلك أحد الشروط اللازم توافرها إذا كان العراق سيتحدى دورها المهيمن. ولكن مع الانخفاضات المتوقعة في الأسعار، فمن المستبعد للغاية أن يحقق العراق الشرط الثاني اللازم لجعله قادراً على تحمّل عبء كميات كبيرة من الطاقة الاحتياطية.

الوضع السياسي

تحفل منطقة الخليج العربي بعدد من الصراعات على السلطة بين السُّنة والشيعة، والعرب والفرس، وبالنزاع على النفط، وتعاني تدخل القوى الأجنبية. وتتسم العلاقة السياسية بين العراق وكبار اللاعبين الإقليميين بالتعقيد، وكونها علاقة عدوانية على مر

التاريخ، خاصة بوصف المملكة العربية السعودية لاعباً مهيمناً وثمة إمكانية لتحدي دورها في سيناريو تحقيق العراق لكامل طاقته الإنتاجية من النفط وهي 12 مليون برميل يومياً. إذ ستحدث صراعات سياسية شديدة مع تحول ميزان القوة في المنطقة، حيث يؤدي التحول في قوة العراق إلى وضع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في موقف يتطلب تعميق الروابط سياسياً واقتصادياً مع تجنب أي حلول وسطى فيما يتعلق بأوضاعها الإقليمية أو الأمنية. إضافة إلى ذلك، فإن إيران التي سبق لها الدخول في حرب شرسة لمدة ثمانية أعوام مع العراق سوف تشعر بالتهديد جراء احتمال استخدام العراق للنفط كسلاح اقتصادي. والمعروف أن سقوط نظام صدام حسين أزاح عن كاهل دول الخليج العربية خطر التهديد العسكري الذي كان قائماً منذ حرب الخليج الثانية. إلا أن تحول القوة من العراقيين السُّنة إلى العراقيين الشيعة يعني انهيار الثقل الموازن الرئيسي للهيمنة الإيرانية أيضاً التي تمثل التهديد الرئيسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتتسم العلاقات بين العراق وجيرانه من السُّنة بالحوار الدبلوماسي المحدود، وانخفاض مستويات التبادل الاقتصادي، وتكشف عن تردد دول الخليج العربية في احتضان الحكومة العراقية.[32]

العراق: هل يظل في منظمة أوبك أم يخرج منها؟

تباشر منظمة أوبك سياساتها من خلال أسلوب حصص الإنتاج للحفاظ على الأسعار التفضيلية. وبسبب آلية العرض والطلب نجد أن العضو الذي ينتج أكثر من حصته يمكن أن يدمر السعر المفضل. كما تعتبر الاحتياطات المؤكدة من العوامل المحدِّدة لتعديل نسب توزيع الحصص. وكما يؤكد هذا البحث، فإن اللاعب المهيمن هو المنتج المرجِّح الذي يستطيع تحمل أعباء الطاقة الإنتاجية الفائضة أو الاحتياطية. وفي هذه الحالة، فالمملكة العربية السعودية هي اللاعب المهيمن في منظمة أوبك، وتتمتع بإمكانية التحكم بسهولة في الأسعار من خلال قيامها بتعديل الإنتاج. كذلك، فإن المملكة قادرة على التصرف كمنتج مؤقت كلما عانى الأعضاء الآخرون أي تعطيل في إنتاجهم. ولايزال

العراق حالياً عضواً مسالماً إلى حد ما في منظمة أوبك ولم يصل إلى أي سقف لحصته منذ عام 1998، التي كانت تقدر في ذلك الوقت بمعدل 1.3 مليون برميل يومياً. أما في ضوء الزيادة المرتقبة في الطاقة الإنتاجية العراقية، فهناك أسئلة عدة تطرح نفسها. أولاً، من المستبعد جداً أن يظل العراق عضواً في أوبك من دون التقيد بنظام الحصص. ومن ثم لو تم فرض الحصص، فما هو الحد الذي سيُفرض على العراق وهل سيكون مقبولاً لديه أم لا؟ إن التوصل إلى إجابة لهذه التساؤلات هو أمر جد عسير؛ فبقاء العراق عضواً في أوبك له منافعه، خصوصاً فيما يتعلق بتحديد الأسعار مع تفادي إغراق السوق بالعرض. فإذا افترضنا أن العراق سيتصرف كلاعب حكيم، فإن قراره مرهون بالحد الأدنى، أي بمسألة الفائدة. فهل من المفيد له أن يغامر بالخروج أم يبقى في المنظمة التي تحافظ على مستويات سعرية معينة؟ وما التكاليف السياسية والاقتصادية التي ستتكلفها الدول الأعضاء في أوبك بناء على قرار العراق؟ حتى لو كانت أوبك تأخذ موقفاً سلبياً إلى حد نسبي إزاء الزيادة المتوقعة في الطاقة الإنتاجية العراقية، فإن هناك بالفعل شعوراً بعدم الارتياح بين أعضاء أوبك في هذا الصدد.

أما عن العراق وإيران، وهما البلدان اللذان يطمح كل منهما إلى الهيمنة على المنطقة، فقد استعرض كل منهما قوته أمام الآخر فيما يتعلق بحجم احتياطاته النفطية، في إشارة ضمنية إلى قوة كل منهما. ففي الرابع من أكتوبر 2010، أعلن العراق أن لديه 143.1 مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة. وعلى الفور أعلن وزير النفط الإيراني، مسعود ميركاظمي، أن إيران ستعدل من احتياطاتها من 137 مليار دولار إلى 160.31 مليار برميل، مسارعاً بالتأكيد أن إيران تأتي في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية.[33] فرد وزير النفط العراقي:

> أهنئ إيران على أرقامها المعدلة، أعتقد أن هذه الأنباء طيبة.. أما بالنسبة إلى الأرقام العراقية، فقد تم تقديرها بدقة، لا من جانب إدارتنا الخاصة بوزارة النفط فحسب، ولكن من جانب شركات النفط التي وقعت عقوداً مع العراق. بل إن هذه الأرقام تعتبر متحفظة بعض الشيء.[34]

أما مير كاظمي من جانبه فقد عقب بقوله:

> إن إيران ليست في منافسة مع العراق، وإن الإيرانيين يراجعون عامل الاستخراج، ففي حقل أزادجان Azadegan مثلاً كان التقدير السابق 5٪، لكن إدارة التنقيب تعتقد أنه يصل إلى 20٪.[35]

وأكد المسؤولون الإيرانيون أن توقعاتهم توقعات أولية، مصرين على أن الدراسات المستقبلية سوف ترفع هذه الأرقام. وعلى الرغم من أن كلاً من البلدين مصرّ على أن أرقامه لا غبار عليها، وأنها ليست محمّلة بدلالات سياسية، فمن الواضح من تاريخ العداوة بينهما أن ردود الأفعال تلك تشير إلى تسييس الطاقة النفطية بين اللاعبَين الإقليميين. ويمكن القول إن زيادة الطاقة العراقية ستحظى بالترحيب بين أعضاء أوبك لو أدت إلى تعزيز وضع المنظمة وأفرزت ظروفاً مواتية في السوق. ومن العوامل التي يمكن أن تسمح لأعضاء أوبك بتقييم التهديد الحقيقي الناجم عن زيادة الطاقة العراقية تطور الإنتاج لدى الدول غير الأعضاء في المنظمة. فقد حدث توسع محدود نسبياً في الدول غير الأعضاء في أوبك؛ وهو ما قد يعني وجود طلب يقتضي سحب المزيد من الكميات من أوبك. وكما أشرنا من قبل، فإن التنبؤات تقول إن الزيادة المتوقعة لدى الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الصين، والهند،... إلخ) ينتظر أن تصل إلى عشرة ملايين برميل يومياً. في هذه الحالة لا يُخشى أن يدفع العراق الأسعار إلى الانخفاض بسبب الحصص الكبيرة، ولكنه سيتيح لأوبك بديلاً من انخفاض الإنتاج لدى الدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك، وهذا ما يعطي أوبك ميزة على المنتجين غير الأعضاء فيها من حيث القوة السوقية.

وإذا وصل العراق إلى الإنتاج بطاقته الكاملة ولم يكن الطلب كافياً لاستيعاب الزيادة، فمن المؤكد أن منظمة أوبك سوف تحاول فرض نظام الحصص، وعندئذ سيضطر العراق إما إلى الانصياع وإما إلى الخروج منها. وهذا موقف يحتاج إلى التمحيص؛ فمن المنظور الاقتصادي أساساً نجد أننا عندما نقيّم النسبة المئوية للطاقة الاحتياطية بالنسبة إلى الطلب، فإن الأسعار يمكن أن تنخفض انخفاضاً شديداً، ومن ثم، فإن هذا السيناريو لا يمثل أفضل المنظومات السعرية. ولكن لكي نحاول فهم هذا السيناريو، فمن المهم أن

نلقي الضوء على سياسات أوبك في كل موقف على حدة. فإذا لم تكن ظروف السوق مواتية للعراق لطرح عرضه الإضافي من النفط، فستجري مفاوضات صعبة على الطاولة بين العراق وأعضاء أوبك. وقد رد وزير النفط العراقي الدكتور حسين الشهرستاني على بواعث قلق أوبك بقوله:

> العراق لن يغرق الأسواق، ومن مصلحته الوطنية ومن مصلحة الأعضاء كافة ألا ينتج العراق بمستوى يؤثر سلبياً في الأسعار. والعراق بوصفه عضواً مؤسساً في منظمة أوبك يهمه جداً بالطبع التنسيق مع بقية أعضاء أوبك بشأن الإنتاج.[36]

إلا أن الشهرستاني أشار إلى أن العراق سيحتاج إلى اهتمام خاص بسبب ما تعرض له من مآسٍ، وأوضح قائلاً:

> أعتقد أن العراق حُرم من نصيبه العادل من سوق الطاقة العالمية سنوات طويلة، وأنه من الضروري تعويضه عن تلك السنين، إلى جانب احتياطاته وطاقته الإنتاجية.[37]

ويبدو أن الشهرستاني حاول تهدئة المخاوف لدى أعضاء أوبك، لكنه أكد أن العراق سينتج بكميات ضخمة، كما ذكر أن عودة العراق إلى نظام الحصص من جديد لن يحدث لبضع سنوات مقبلة، وأن العراق في نهاية عام 2011 سينتج كميات إضافية مقدارها 300 ألف برميل يومياً [يعود تصريحه هذا إلى عام 2010]. وهنا يتشكك المرء في إذا ما كان الشهرستاني يُعدّ أرقامه خصيصاً لدغدغة مشاعر مستمعيه؛ إذ إن نائب وزير النفط العراقي عبدالكريم اللعيبي أشار في حديث له إلى ضِعف هذه الكمية. كما أن ركس تيلرسون Rex Tillerson مدير شركة إكسون موبيل أكد أن العراق لو التزم بحصة إنتاجية، فإن شركته ستسحب استثماراتها.[38] ويرى الكثيرون من الخبراء أن أوبك لا تتمتع بقوة حقيقية على صعيد السيطرة على مستويات الإنتاج العراقية، حيث قالت جوديث كيبر Judith Kipper مديرة مجموعة أمن الطاقة في مجلس العلاقات الخارجية:

> إن ذلك سيؤدي بالتأكيد إلى اضطرابات في أوبك؛ لأن العراق لديه موارد ضخمة ولا يسعنا إلا أن نفترض أن العراقيين سيضخون قدر ما يستطيعون لأنهم بحاجة إلى المال. فإذا رفض العراق الالتزام بقواعد أوبك لضبط مستويات الإنتاج النفطي، فلن يكون بوسع أوبك أن تفعل شيئاً. وإذا كان العراق دولة بلا منافذ بحرية، فإن لديه خطين

رئيسيين من الأنابيب يمكن إعادة تشغيلهما، وإذا انفرجت علاقاته مع سوريا ولبنان، فقد يبدأ بضخ نفطه إلى ميناء سوري أو لبناني، متجاوزاً بذلك دول أوبك.[39]

ويتفق مع هذا الرأي هزير تيموريان Hazhir Teimourian بقوله:

لو قام العراق بإغراق الأسواق فسيكون ذلك خبراً سيئاً للغاية بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية وأوبك، ولن تستطيع هذه أو تلك أن تفعل شيئاً لإيقافه.. والواقع أن العراق يمكنه فعلاً أن يخرج من أوبك ويتصرف وحده. ولن يكون أمام السعودية وأوبك إلا أن يستسلما لهذا الوضع.[40]

وعلى الرغم من أن هذه الآراء تنطوي على الحقيقة إلى درجة كبيرة، فإن العلاقة بين العراق ومنظمة أوبك معقدة بسبب وجود متغيرات عديدة مرتبطة بالقوة المهيمنة على سوق النفط. فعلى الرغم مما يقال من أن نفوذ أوبك ككيان أقل في واقع الحال مما يعرف عنها، فإن المملكة العربية السعودية تتمتع بالقدرة على معاقبة "الغشاشين" باستخدام طاقتها الاحتياطية. ولنا في التاريخ الحديث نموذجان لاستخدام المملكة سلاحها النفطي - أي الطاقة الاحتياطية - لمعاقبة المسرفين في الإنتاج.[41] ففي عام 1985، لم تكن المملكة العربية السعودية راضية عن الدول الأخرى التي تنتج أكثر مما ينبغي، الأمر الذي يحول بينها وبين الإنتاج بمستوياتها المستهدفة؛ فلجأت إلى الاعتماد على طاقتها الاحتياطية ورفعت مستوياتها الإنتاجية بحيث شنت حرباً سعرية أدت إلى انخفاض الأسعار بأكثر من النصف خلال أشهر قليلة. فحصلت بذلك على نصيبها المحدد من السوق بعد أن كانت قد فقدته على مدى السنوات الأربع السابقة، وذلك بشكل أساسي بسبب المنتجين غير الأعضاء في منظمة أوبك.

المرة الثانية التي استخدمت فيها المملكة العربية السعودية سلاح الطاقة الاحتياطية كان ضد عضو آخر في أوبك، وهي فنزويلا. ففي عام 1990 أعلنت فنزويلا أنها تتوقع رفع مستويات إنتاجها بمقدار ثلاثة أضعاف، متحدية بذلك المملكة العربية السعودية وأعضاء أوبك. وفي نهاية عام 1996، كانت فنزويلا تنتج ثلاثة ملايين برميل يومياً؛ ما يقوض من دور المملكة العربية السعودية كمورد أساسي للولايات المتحدة الأمريكية. فحاولت الحكومة السعودية حل المسألة من خلال القنوات الدبلوماسية، لكن المفاوضات

باءت بالفشل. ومن ثم أغرقت المملكة العربية السعودية الأسواق بكمية إضافية مقدارها مليون برميل يومياً؛ ما أدى إلى انهيار الأسعار عام 1998. وقد أدت هذه الإجراءات إلى منع فنزويلا من المضي قدماً، وإلى ردع أي دولة أخرى تفكر في تحديها؛ وبذلك أكدت المملكة العربية السعودية قيادتها في هذا الميدان. أما السبب الرئيسي للقلق فهو: هل تستطيع المملكة العربية السعودية أن تلعب الدور نفسه إذا أنتج العراق بطاقته الكاملة؟ في محور سابق من هذا البحث: "المملكة العربية السعودية: اللاعب المهيمن"، أكدنا أن المملكة تتمتع بميزات سعرية ضخمة من حيث تكاليف الإنتاج يصعب على العراق الوصول إليها. ولذلك، حتى لو وصل العراق إلى مستويات الطاقة المماثلة لمستويات السعودية، فلن تكون لديه القدرة على شن حروب سعرية على مستوى يضاهي مستويات الإنتاج السعودية. أي أن القوة الاقتصادية للمملكة العربية السعودية في منظمة أوبك قوة واضحة جلية، لكن لكي نفهم هذا الموضوع فهماً شاملاً، فمن الضروري أن نتعمق في بعض القضايا المتعلقة بالسياسات الإقليمية مثل ميزان القوة في المنطقة.

ميزان القوة والمهيمن الإقليمي

في الخليج العربي، هناك ثلاثة لاعبين إقليميين كبار يتنافسون على الهيمنة في المنطقة، وهم المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران. وعلى الرغم من أن إيران ليست دولة عربية، فإن وجودها يمثل جانباً كبيراً من بواعث القلق الأمنية والإقليمية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى سقوط نظام صدام حسين إلى القضاء على الثقل الاستراتيجي الرئيسي الموازن لإيران. ولذلك، فإن عودة اندماج العراق الجديد في الخليج العربي يثير المخاوف بشأن كيفية إعادة بناء ميزان الأمن الإقليمي. وإذا أخذنا في الاعتبار أي سيناريو من السيناريوهات المحتملة، فإن اقتصادات النفط يمكن أن يكون لها دور كبير في إعادة تشكيل ميزان القوة في المنطقة. وتلعب الولايات المتحدة، من خلال تساهلها، دوراً كبيراً في هذا التحول؛ لأن وجودها العسكري يرتبط ارتباطاً كبيراً باحتياطات النفط في الشرق الأوسط. ومن ثم، ففي الوضع الراهن، أياً كانت الدولة التي تدعمها الولايات المتحدة، فإن هذه الدولة ستحوِّل ميزان القوة إلى مصلحتها. وطبقاً لمبدأ السياسة المعروف، فإن أي دولة تتصرف وفق مصالحها الخاصة.

والمعروف أن المصلحة الكبرى للولايات المتحدة هي النفط، وأياً كانت الدولة التي تقدم أفضل الميزات النفطية للولايات المتحدة، فإنها ستجد أن الأخيرة في الأغلب ستعمل على تحقيق مصالح تلك الدولة في مجال السياسة الخارجية. وهنا نذكر أن من الاتفاقات المهمة بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن بواعث القلق في مجال السياسة الخارجية القضاء على أي احتمال لتحول إيران إلى قوة مهيمنة في المنطقة. وهذا الهدف من الممكن تحقيقه إذا لم يكن شيعة العراق واقعين تحت تأثير إيران.

من منظور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يعتبر التحدي الأساسي هو احتمال تحول إيران إلى قوة مهيمنة. وقد تؤدي العلاقة بين العراق وإيران إلى إحداث تحول في القوة؛ فإطاحة صدام حسين إلى جانب التهديد بأسلحة الدمار الشامل المزعومة أضاف ميزة للهيمنة الإيرانية. ولاشك في أن إيران تسعى إلى تجنب تحوّل العراق إلى تهديد لها، على الرغم من أن الوجود الأمريكي فيه يشكك في إمكانية تحقيق هذا الهدف. ويعتمد ازدهار إيران – إلى حد ما – على احتمال انتقال العراق إلى الحكم الشيعي، خصوصاً مع وجود مجموعة كبيرة من الأحزاب الشيعية ما يؤدي إلى تنويع العمق الاستراتيجي للنفوذ الشيعي. ومن المعروف أن المساعدات الصريحة التي تمد بها إيران فصائل شيعية معينة تمنحها نفوذاً في الشأن العراقي. إلا أن هذه الجماعات كثيراً ما يقع الخلاف والقتال بينها؛ ما يضعف من النفوذ الذي تدعيه إيران.[42] وإذ تدرك إيران أن الشيعة يمثلون نحو 60٪ من تعداد الشعب العراقي، فقد عملت على تعبئة الجماعات الشيعية لتستغل النظام الديمقراطي الذي يتيح للأغلبية الشيعية الوصول إلى سدة الحكم. وقد نجحت هذه الاستراتيجية جزئياً منذ أن فازت إحدى الجماعات الشيعية بمعظم المقاعد، لكنها ليست بالفصيل الذي يرتبط بأقوى الروابط مع إيران.

في ضوء ذلك، تلجأ دول الخليج العربي إلى استخدام طرق عديدة لتأكيد قوتها والتخفيف من التهديدات الأمنية، ومنها تقوية علاقاتها شرقاً مع الدول الآسيوية. فقد شهد السفير الصيني جاو يو شينج Gao Yu Sheng لحظة رسو أول سفينة حربية صينية في "ميناء زايد" في أبوظبي في عام 2010، وقال «إن الحفاظ على أمن الخليج أمر حيوي للمنطقة والعالم كله، بما فيه الصين»؛ ما يشير إلى وجود مصالح ثابتة للصين في الخليج.[43]

ومن اللافت للنظر أن عام 2009 شهد لأول مرة زيادة حجـم كميـات الـنفط الـسعودي المصدَّرة إلى الصين أكثر من الكميـات المـصدَّرة إلى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة.[44] كـما أصلحت الهند من علاقاتها مع الخليج في القـرن الحـادي والعـشـرين عنـدما رفعـت مـن مستوى علاقاتها الثنائية مع المملكة العربية السعودية إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية"، إلى جانب توقيع اتفاقية تعاون دفاعي بحري مع كل من دولة قطر وسلطنة عُمان. والسبب وراء وجود مصالح ثابتة للهند أن دول الخليج العربي تمدها بـــ (70٪) مـن حاجاتهـا مـن الطاقة، وتستضيف 4.5 مليون من العمالة الهندية المغتربة.[45] ومن المنظور الاقتصادي، تبشر الهند والصين الصاعدتان باحتمالات طلب كبير على الطاقة، ما يعد مصدراً واعداً للـدخل بالنسبة إلى الخليج العربي. وتقدر الوكالة الدولية للطاقة أن واردات الصين من النفط فقط سوف تتضاعف من 40٪ إلى 80٪ من إجمالي الطلب الصيني على النفط بحلول عام 2030، وأن أكثر من نـصف هـذه الكميـة سـوف يـأتي مـن دول مجلـس التعـاون لـدول الخلـيج العربية.[46] وقد أصدر أمير قطر [السابق] الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تصـريحاً يعرب فيـه عن الاهتمام الاقتصادي بالبلدان الآسيوية الصاعدة، جاء فيه أن الصين قادمة والهند قادمة وروسيا على الطريق، وأنه يعتقد أن هذه الدول سوف تتعافى. وأضاف بأنه ليس متأكداً من أن أمريكا وأوروبا ستظلان في المرتبة الأولى.[47] هذه العلاقة مع البلدان الآسيوية الصاعدة، خصوصاً الصين والهند، قد تخل بمستوى نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ويعتبر الحفاظ على الاستقرار السياسي والوجود القوي في الخليج العربي قضية بالغـة الأهمية لـدى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بـسبب الأهميـة الاسـتراتيجية والاقتـصادية للمنطقة. ومن ثم، فإن أكبر خطر يتهدد المصالح الأمريكية أن تسيطر جماعة معادية للغرب على مصادر الطاقة، أو أن تؤثر تأثيراً سلبياً في البنية التحتية الخاصة بالطاقة،[48] الأمر الـذي قد تكون له تبعات مدمِّرة على الاقتصادات الغربية. وتـشعر دول مجلـس التعـاون لـدول الخليج العربية بمجموعة من بواعث القلق المشتركة بشأن الأطـماع الإيرانيـة الإقليميـة في السيطرة، وبسبب البرنامج النووي الإيراني الذي يعد سبباً محتملاً للصدام مـع الولايـات المتحدة الأمريكية. وجدير بالذكر أن واشـنطن تـشير إلى أن اسـتقرار العـراق، ومكافحـة الإرهاب الإقليمي، واشتداد التوتر مع إيران؛ كلها أسباب تقف وراء الوجود العـسكري الإقليمي، إلا أن تأمين إمدادات الطاقة هو أبرز ما يهمهـا. ومـادام الخلـيج العـربي يمثـل

طوق النجاة النفطي للعالم، ومادامت منطقته ذات أهمية استراتيجية، فإن تخفيض الوجود العسكري الأمريكي لن يكون ممكناً في المستقبل المنظور. لذلك بلغ عدد جنود الجيش الأمريكي الموجودين في دول الخليج في عام 2010 نحو 20 ألف جندي، في حين بلغ عدد الموجودين في العراق نحو 50 ألفاً.[49] والمعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية حليف قوي لكل من المملكة العربية السعودية الغنية بالنفط وكذلك العراق.

خاتمة

الغرض من هذا البحث هو تقييم جدوى التقديرات التي تتنبأ بزيادة الطاقة الإنتاجية للعراق إلى 12 مليون برميل يومياً، وانعكاسات هذه الزيادة على الاقتصاد السياسي في المنطقة. وهناك شرطان محددان يجب تحققهما حتى يصبح العراق لاعباً مهيمناً في منظمة أوبك والسوق النفطية عموماً، وهما: أن تصبح طاقته الإنتاجية موازية للطاقة الإنتاجية السعودية، التي تتراوح ما بين تسعة ملايين وعشرة ملايين برميل يومياً، وأن تكون طاقته الاحتياطية كافية للتعبير عن قدرته على التحكم في أسعار السوق، بحيث يستطيع توفير إمدادات لمواجهة نقص الإنتاج في السوق وأن يكون قادراً على معاقبة "الغشاشين" أو الدول التي تتجاوز حصصها المحددة. حتى لو حقق العراق الشرط الأول، فمن المستبعد جداً أن يتمكن من منافسة المملكة العربية السعودية بما تتمتع به من ميزة سعرية في تكاليف الإنتاج، وهذا ما يحد من نفوذ العراق كلاعب مهيمن في سوق النفط (انظر "المملكة العربية السعودية: اللاعب المهيمن" في هذا البحث). ونظراً إلى الميزات التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية على صعيد تكاليف الإنتاج، فإنها تستطيع شن استراتيجية حرب سعرية وشل الاقتصاد العراقي، مثلما فعلت مع فنزويلا في عام 1998 كما ذكرنا آنفاً. كما أنه من المستبعد أن يحقق العراق درجة 100٪ من الإنتاج بطاقة 12 مليون برميل يومياً. ففي يوليو 2011 تم تعديل حجم الطاقة الإنتاجية [المتوقعة] ليصبح سبعة ملايين أو ثمانية ملايين برميل يومياً، إلا أن هذه الكميات نفسها مشكوك فيها نظراً إلى التحديات المتعلقة بالبنية التحتية وعدم استقرار العراق. وتعد أكثر السيناريوهات الممكنة التحقق هو أن يصل العراق إلى 50٪ من حجم الطاقة الإنتاجية المستهدفة، الذي يعني أن تصل مستويات الإنتاج فيه إلى 6.3 مليون برميل يومياً في عام 2017، بحسب السيناريو الثاني الوارد في هذا البحث.

ولـذلك، فمـن المهـم أن نفهـم مـا الـسيناريو الأقـرب إلى الحـدوث، لـيس هـذا فحسب، ولكن من المهم أن نعرف أن هـذه الـسيناريوهات قـد درسـت بهـدف إلقـاء الضوء على العواقب الممكنة التي قد تـنجم عـن مختلـف مـستويات الطاقـة الإنتاجيـة العراقية أيضاً. ويقيّم كل سيناريو العوامل الاقتصادية للطاقة الاحتياطيـة وتأثيرهـا في الأسعار من خلال تفاعلات العرض والطلب. ولما كانت العوامـل الاقتـصادية تأخـذ أولوية في عملية صنع القرارات الحكوميـة، فـإن عواقبهـا الـسياسية لهـا التـأثير نفـسه أيضاً. ونظراً إلى الوجود العسكري الأمريكي القـوي في منطقـة الخلـيج العـربي، فـإن ميزان القوة في المنطقة يرتهن إلى حد كبير بالمصالح الغربية؛ ولذلك من الـضـروري أن ندرج هذه المصالح في التحليل الإجمالي.

يمثل موقف الولايات المتحدة عاملاً رئيسياً من العوامل التي ستؤثر في ميزان القـوة في المنطقة، بسبب الارتباط الإيجابي القوي بين الوجود العسكري الأمريكي والاحتياطات النفطية المستغلة في الدول العربية. والعامل المحدد في هذا الصدد هو المصلحة الأمريكيـة؛ فما الدولة التي لديها تأثير أكبر فيها؟ من الواضح أن كلاً من العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربية يعتمدان على علاقتهما الأمنية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومـن الملاحظ أن التوترات الحالية بين إيران والمجتمـع الـدولي، مقترنـة بـالتوترات الطائفيـة في المنطقة، تؤدي إلى الاعتقاد بأن الوجود العسكري الأمريكي سيظل عاملاً رئيـسياً في أمـن الخليج. ومن الواضح أنه لا توجد أي مخططات لتغيير الوضع الراهن، خـصوصاً منـذ أن استثمرت الولايات المتحدة الأمريكية مـؤخراً مبلـغ 580 مليـون دولار لمـضاعفة حجـم قاعدتها العسكرية في البحرين التي تتبع قيادة الأسطول الخامس الأمريكي.[50]

ولم تكن فائدة الغزو الأمريكي للعراق مقتصرة على الحصول على الـنفط مـن عـراق "مستقر موالٍ للغرب" فقط، لكنها امتدت لإعادة تنظيم سياسات النفط أيضاً، ومـن ثـم موازنة الدور النفطي المهيمن للمملكـة العربيـة الـسعودية. فوجـود نظـام لـيبرالي مؤيـد للديمقراطية من شأنه أن يكون أكثر ترحيبـاً بـاحتمالات اسـتثمار الـشركات الأجنبيـة في مجالات التنمية والاستكشاف والإنتاج.[51] فما الذي يجعل الغرب ينظر إلى المملكـة العربيـة السعودية على أنها تهديد محتمل لمصالحه؟ أحد عوامل القلق لـدى الغـرب أن هنـاك أسرة

حاكمة واحدة تسيطر على سوق النفط، هـي أسرة آل سـعود، وأنهـا اسـتخدمت إنتاجهـا النفطي كسلاح سياسي في الماضي. كذلك، فـإن المملكـة العربيـة الـسعودية لاتـزال دولـة محافظة يُنظر إليها على أنها «أكثر النظم توافقاً مع الشريعة الإسلامية» في عالم اليـوم. وعـلى الرغم من أن السعودية حليـف للولايـات المتحـدة، فمـن المـستبعد أن تتحـول إلى نظـام ديمقراطي على الطراز الغربي؛ ومن ثم يُعتقد أن النظام الـشيعي "الـديمقراطي" العلـماني الذي يتزعمه نوري المالكي يمثل بديلاً ممكناً لتأمين موارد الـنفط. ونـناقش الـدور الـذي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تلعبه في كـل سـيناريو مـن الـسيناريوهات الثلاثـة الخاصة بالإنتاج النفطي العراقي المتوقع على أسـاس الافـتراض بـأن مـصلحتها العليـا في المنطقة هي تأمين الموارد النفطية.

إذا لم يحقق العراق أي تقدم في طاقته الإنتاجية النفطية، فسوف يظل التوتر مع نظرائه في مجلس التعاون لدول الخليج العربية قائماً بمستوياته الحالية. وسـوف تتراجـع المخـاوف من الهيمنة الاقتصادية للعراق، على أساس الافتراض بأن العراق لـيس لديـه أي زيـادات متوقعة في المستقبل المنظور، وأن إيران ستظل واقعة تحت العقوبات الدولية. إلا أن العراق سيظل يعاني عدم الاستقرار ومواجهة النزاعات الداخلية المتفاقمة التي يمكـن أن تتـسلل إلى الدول المجاورة، مثلما رأينا منذ عام 2003. ويلاحظ أن قـدراً كبـيراً مـن الـصـراعات الداخلية في العراق، يتعلق بكل من الطائفية العرقية والطائفية الدينية. وقـد أدى التحـول من القيادة السنية لصدام حسين إلى الهيمنة الشيعية إلى قلب الخريطة الـسياسية رأسـاً عـلى عقب في العراق وفي المنطقة بأكملها. وقد ترافقت التوترات الناجمة عن هـذا التحـول مـع بداية الحرب في العراق؛ ما أدى إلى انتشار النزاع الطائفي الإقليمي بين الـشيعة والـسُّنة في شتى أنحاء المنطقة. وهكذا، فإن تحقيق العراق للهيمنة الاقتصادية من شـأنه أن يـؤدي إلى إضعاف دول الخليج العربي.

في هذا السيناريو، سوف يسود الـصـراع الـداخلي في العـراق، بيـنما تظـل الأوضـاع الاقتصادية الداخلية مشلولة. وهـذه الظـروف تعتـبر مواتيـة لـدول الخلـيج؛ ففـي هـذا السيناريو سوف يحدث نقص في النفط بلاشك، وسوف ترتفع أسـعاره ارتفاعـات عاليـة جداً. وبسبب النقص في العرض، ستتجه الـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة إلى الحفـاظ عـلى

علاقات ودية مع المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج، الأمر الذي يؤدي إلى ميل ميزان القوة، اقتصادياً وعسكرياً، لمصلحة المملكة العربية السعودية وجيرانها من الدول الخليجية. وسوف يعيش الخليج على فائض العوائد النفطية، لأن الأسعار من المحتمل جداً أن تتجاوز نقطة التعادل بين التكلفة والعائد بقدر كبير. فإذا أخذنا في الاعتبار أن الطاقة الاحتياطية في هذا السيناريو ستصل إلى أدنى حد لها في عام 2017، فمن المحتمل أن تصبح الأسعار أعلى بكثير من التوقعات التي تقف عند 90 دولاراً للبرميل. ومن وجهة النظر الواقعية، يمكن القول إن احتمالات عدم حدوث أي تقدم في العراق هي احتمالات ضئيلة للغاية، ولو جرت الأمور على هذه الشاكلة لأدت إلى التأثير الكبير في الاقتصاد العالمي سلبياً، ولنا في الركود الاقتصادي في عام 2008 سابقة؛ إذ مثلت فيها أسعار النفط عاملاً رئيسياً من عوامل التراجع. ومن ثم، فإن كل اللاعبين العالميين الكبار سيكرسون قوتهم لبناء عراق قادر على زيادة مستويات إنتاجه النفطي.

وطبقاً لتحليلات السوق، فإن النتيجة الأقرب إلى الحدوث هي بلوغ العراق نصف الطاقة المتوقعة (السيناريو الثاني: تحقيق 50٪ من الطاقة المستهدفة)، وهذا ما يلبي مصالح جميع الأطراف في المتوسط. وسوف يكون هناك توزان صحي في ما يتعلق بالطاقة الاحتياطية والطلب، في حين تفضي معدلات الأسعار إلى أوضاع إيجابية في السوق، حيث تظل الطاقة الاحتياطية في حدود المعدلات المتعارف عليها تاريخياً. وهناك إمكانية بقاء الأسعار عند مستوى جيد فوق نقطة التعادل بين التكلفة والعائد، الأمر الذي قد يترجم على أرض الواقع إلى انخفاض التوتر بالنسبة إلى العراق داخلياً وخارجياً. وفي ضوء هذه الظروف، أرى أن الطائفية الإقليمية ستتراجع إلى أدنى مستويات التوتر في هذا السيناريو. فإذا استثمر العراق الريع الذي يحصل عليه من النفط لحفز اقتصاد صحي، فسوف يتلاشى قدر كبير من النزاع الداخلي، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي مع الحفاظ على دور المملكة العربية السعودية كلاعب مهيمن في منظمة أوبك، فتشعر دول الخليج العربي بالراحة. حيث إن العراق سيتحمل تكاليف ضخمة ليتحقق له زيادة الطاقة الإنتاجية بهذا المستوى، فمن المستبعد أن يستطيع تحمل أعباء أي طاقة احتياطية توازي الطاقة الاحتياطية للمملكة العربية السعودية.

وإذا حافظت المملكة العربية السعودية على مستوى طاقتها الاحتياطية للفترة ما بين عامي 2006 و2010 بمعدل 2.44 مليون برميل يومياً، فسوف يحتاج العراق إلى تخصيص 39٪ من إجمالي طاقته لكي يصبح على قدم المساواة مع المملكة. ونظراً إلى عدم قدرة العراق على الاحتفاظ بطاقة احتياطية تنافسية، إلى جانب التنبؤ بأن هذه الطاقة ستكون أقل من الطاقة السعودية بمقدار خمسة ملايين برميل يومياً، فإن احتمال تحول العراق إلى لاعب مهيمن في أوبك كمنتج مرجح يعد أمراً غير مقنع، لكنه سيبقى ثاني أكبر المنتجين العرب. ومن المنظور السياسي، سوف تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مصالحها مع المملكة العربية السعودية، ولكن مع الاحتفاظ بعلاقات ودية مع العراق؛ لأن العراق سيبقى منتجاً لكميات كبيرة، وسيظل يستضيف حضوراً قوياً لشركات النفط الأمريكية العالمية. فإذا تم القضاء على الفساد وعدم الاستقرار، فسوف تتحسن أحوال العراق الاقتصادية، لكن المملكة العربية السعودية ستظل هي المهيمنة في مجال النفط، ومن ثم، تظل حكومات الخليج متمتعة بقوة ونفوذ كبيرين في المنطقة. أما إذا أنتج العراق بطاقته الكاملة فسوف تختلف الظروف اختلافاً كبيراً.

في أشد السيناريوهات تطرفاً، وهو سيناريو إغراق العراق للسوق بالطاقة، فمن المتوقع أن تتفاقم مستويات التوتر بين دول الخليج العربية والعراق، خصوصاً بين العراق والمملكة العربية السعودية حول مسألة الهيمنة. في هذا السيناريو، نجد أن تنبؤات عامي 2016 و2017 – من حيث الطاقة الاحتياطية كنسبة مئوية من الطلب – تبلغ 11٪ (10.6 مليون برميل يومياً) و12٪ (11.56 مليون برميل يومياً) على التوالي. هذه المستويات تماثل مستويات الفترة ما بين عامي 1981 و1986، التي انخفضت فيها الأسعار بداية من 2٪، وصولاً إلى 48٪. وتبين هذه السابقة أن الأسعار يمكن أن تنخفض دون التوقعات السائدة في صناعة النفط اعتباراً من عام 2012 فصاعداً. وهكذا، لو وصل العراق إلى الإنتاج بطاقته الكاملة، فسوف تنخفض الأسعار دون نقطة التعادل بين التكلفة والعائد بسبب الكميات الفائضة من الطاقة الاحتياطية بدءاً من عام 2016 لتتواصل طوال عام 2017. كما أن المملكة العربية السعودية قد تفقد دورها المهيمن في السوق؛ فكما قال جيمس ويليامز James Williams الاقتصادي المتخصص في شؤون الطاقة في مؤسسة WRTG Economics الاستشارية في مجال النفط والغاز: «دون مواربة، يمكن القول إن

السلام في العراق قد يكون أكبر تهديد تتعرض له أوبك منذ عقود، وتبعاً لحالة الاقتصاد فسوف يكون لهذا الوضع تأثير أساسي في الأسعار». كما ذكر وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني أن رجوع العراق إلى نظام الحصص لن يحدث إلا بعد بضعة أعوام. وكذلك ذكر ركس تيلرسون المدير التنفيذي لشركة إكسون موبيل أن العراق لو التزم بحصة إنتاجية، فسوف تسحب الشركة استثماراتها.[52] هذه التصريحات – من جانب طرفين من الأطراف ذات النفوذ التي لها مصلحة ثابتة في مستويات الإنتاج العراقية – تبين بوضوح رفض احتمالات فرض نظام الحصص على العراق.[53]

وسوف تشتد المنافسة على الهيمنة الاقتصادية جراء العداوة الطائفية التي تُعدُّ تحدياً بين العراق وجيرانه من دول الخليج العربية. فإذا رفض العراق الالتزام بقواعد منظمة أوبك الخاصة بمستويات الإنتاج، فلن يكون بوسع المنظمة أن تفعل شيئاً ذا بال. وهناك عاملان فقط يمكن أن يؤثرا في سلوك العراق: أولاً، إذا كانت هناك فرصة أمام المملكة العربية السعودية لتخفيض الأسعار، فعندئذ تستطيع شن حرب سعرية. ثانياً، أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التلويح بقوتها العسكرية للتأثير في سياسات الإنتاج العراقية، لكن ليس من المحتمل أن تتمكن المملكة العربية السعودية من تخفيض الأسعار في هذا السيناريو. بالإضافة إلى ذلك، فالولايات المتحدة ستستفيد من انخفاض الأسعار نتيجة إنتاج العراق بطاقته الكاملة؛ ما يجعل أي عمل عسكري متعارضاً مع مصالحها. وعلى الرغم من أن العراق ليس له منافذ بحرية، فلديه خطان رئيسيان لأنابيب النفط يمكن إعادة تشغيلهما، وإذا انفرجت علاقاته مع سوريا ولبنان، فقد يبدأ بضخ نفطه إلى ميناء سوري أو لبناني، متجاوزاً بذلك الدول الأعضاء في أوبك.[54] ويلاحظ أن ارتفاع مستوى الصراع في هذا السيناريو سيكون في الأغلب مشابهاً للحرب الباردة؛ لصعوبة شن حرب فعلية على الأرض. فلو حدثت حرب فعلية على الأرض بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فسوف تؤدي إلى إحداث صدمات في سوق النفط من شأنها تدمير الاقتصادات على مستوى العالم. هذه العاقبة، تجعل من المستحيل على القوة المهيمنة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية أن تغض الطرف عن حرب بين منتجي النفط المهمين، وخصوصاً بين المملكة العربية السعودية والعراق. وهذا ما يوضح أن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تعد عاملاً حاسماً في

المعادلة التي توازن الهيمنة في المنطقة. إن فهم ميزان القوة يلقي الضوء على الطرف الذي سيصبح لاعباً مهيمناً. ففي هذا السيناريو نجد أن الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ستدعم زيادة الإنتاج العراقي بسبب ما سينجم عنه من انخفاض أسعار النفط، ولكن مع تدفق العرض بمعدل يفوق الطلب، تثور الشكوك حول كون هذه الأسعار في مصلحة العراق. كذلك، فإن الأسعار المنخفضة المتوقعة تجعل من المستبعد جداً أن يحتفظ العراق بالشرط الثاني اللازم ليتبوأ مركز اللاعب المهيمن اعتماداً على وجود كميات كبيرة من الطاقة الاحتياطية.

خلاصة القول إن هذا البحث يستكشف اقتصادات الطاقة الاحتياطية، وتفضيلات الولايات المتحدة، وميزان القوة. وعلى أساس من البيانات التي تم جمعها، والتحليلات المطروحة في البحث، لا يُتوقع أن يصبح العراق لاعباً مهيمناً بحلول عام 2017 مثلما تتنبأ وزارة النفط العراقية. إلا أنه يمكن القول بثقة إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمجتمع الدولي يحتاجون جميعاً إلى التعامل مع العراق باعتباره – في نهاية المطاف – سوف يغدو لاعباً مهيمناً في سياسات النفط. فالنفط مورد محدود، والمجتمع الدولي بالتأكيد سيسعى إلى الانتفاع بفائض هذا المورد لدى العراق إذا لم يتوافر مصدر بديل منه. وختاماً، فإن الشكوك لا تحوم حول قدرة العراق على الوصول إلى الإنتاج بطاقته الكاملة فقط، ولكنها تتعلق بسرعة زيادة هذه الطاقة في ظل العراقيل الاقتصادية والسياسية التي يواجهها أيضاً.

ملحق

الجدول (1)

الأسعار اللازمة لمعادلة الميزانيات في الدول المختلفة (بالدولار الأمريكي)

الدولة/ العام	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الجزائر	37.00	37.00	19.00	19.00	19.00	19.00	19.00	19.00	22.00
البحرين والإمارات	80.00	60.00	40.00	40.00	30.00	30.00	21-20	21-20	18-15
إندونيسيا	60.00	45.00	95.00	65.00	57.00	35.00	36.00	27.9	22.00
إيران	60.00	37.50	39.70	33.70	34.50	19.00	19.00	19.00	19.00
العراق	62.50	50.00	57.00	50.00		26.00	21.00		
الكويت	43.00	35.00	50.00	36.00	36.00	21.00	15.00	15	15.00
ليبيا	50.00	45.00	64.00						
المكسيك	65.4	70.00	49.00	42.80	36.50	27.00	20.00	17	15.50
نيجيريا	65.00	45.00	59.00	40.00	33.00	30.00	25.00	22	18.00
النرويج	82.82	65.97	91.60	60.00	70.00	52.00	37.65	28.74	20.88
عُمان	58.00	45.00	45.00	40.00	32.00	23.00	21.00	20	18.00
قطر	55.00	40.00	55.00	40.00	36.00	27.00	19.00	17	16.00
روسيا	75.00	41.00	74.00	61.00	40.00	28.00	22.00	21.5	18.50
السعودية	55.0	40.40	48.10	42.51	38.10	25.10	18.50	18.1	15.50
السودان	60.00	50.00	72-45	50-30				20	
سوريا	51-42	51-42	51-42	51-42	35.00	25-21		24/20	24-20
فنزويلا	40.00	40.00	35.00	29.00	26.00	23-17	20.00	18-17	18.50
اليمن	55.00	55.00	55.00	55.00	40.00	21.00	21.00	18	

المصدر: البيانات مستمدة من: Middle East Economy Survey, MEES.

الجدول (2)

الأسعار الحقيقية لخام برنت بالدولار الأمريكي (1973–2009)

1973	15.89	**1992**	29.54
1974	50.41	**1993**	25.20
1975	45.98	**1994**	22.90
1976	48.25	**1995**	23.95
1977	49.24	**1996**	28.96
1978	46.13	**1997**	25.52
1979	93.41	**1998**	16.74
1980	95.89	**1999**	23.14
1981	84.80	**2000**	35.50
1982	73.30	**2001**	29.61
1983	63.65	**2002**	29.84
1984	59.43	**2003**	33.62
1985	54.95	**2004**	43.46
1986	28.25	**2005**	59.89
1987	34.82	**2006**	69.32
1988	27.06	**2007**	74.90
1989	31.53	**2008**	96.91
1990	38.94	**2009**	61.67
1991	31.51		
		سنة الأساس **2009**	

المصدر: وكالة الطاقة الدولية IEA.

الهوامش

1. انظر:

Deutsche Bank, *Iraq: The Mother of All Oil Stories* (New York, NY: Deutsche Bank, 2010).

2. Ibid.

3. Ibid.

4. انظر:

F. Birol, "Gulf Oil Investment Outlook: Trends and Issues," in *Gulf Oil in the Aftermath of the Iraqi War: Strategies and Policies* (Abu Dhabi, ECSSR, 2005).

5. انظر:

"OPEC Keeps Steady Hand On Tiller Amid Uncertain Times," *Middle East Economic Survery*, vol. 53, no. 42 (2010), 3.

6. انظر:

A. Kramer, "Deals With Iraq Are Set to Bring Oil Giants Back," *New York Times*, June 19, 2008; (http://www.nytimes.com/2008/06/19/world/ middleeast/19iraq.html) Retrieved May 2011.

7. Ibid.

8. انظر:

A. Alhajji, and D. Huettner, "OPEC and World Crude Oil Markets from 1973 to 1994: Cartel, Oligopoly or Competitive?" *Energy Journal* vol. 21 no. 3 (2000), 31–60.

9. انظر:

Robert. E. Mabro, "Gulf Oil in a New Map of World Oil Supplies: Long-term Prospects in the Changing Market Environment," *Gulf Oil in the Aftermath of the Iraqi War: Strategies and Policies* (Abu Dhabi, ECSSR, 2005), 246.

10. انظر:

J.L. Williams, "Oil Price History and Analysis," *WTRG Economics* (2007); (http://www.wtrg.com/prices.htm).

11. Mabro, op. cit., 2005.

12. Ibid., 245.

13. Williams, op. cit., 2007.

14. انظر:

E.L. Morse, and J. Richard, "The Battle for Energy Dominance," *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 16 (2002), 19.

15. .Mabro, op. cit., 2005

16. انظر:

Credit Suisse Securities, *Credit Suisse Global Oil Supply/Demand Model* (New York, NY: Credit Suisse, 2011).

17. Ibid.

18. Ibid.

19. Ibid.

20. Ibid.

21. Ibid.

22. Ibid.

23. انظر الجدول (2): .Real Brent Oil Prices (1973–2009) in Appendix.

24. انظر:

"Fiscal Break-Even: What more Could They Tell Us About OPEC Policy Behavior," *Middle East Economic Survey* vol. 54 no. 11 (2011).

25. انظر:

I. Saif, *The Oil Boom in the GCC countries, 2002–2008: Old Challenges, Changing Dynamics* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009).

26. Ibid.

27. انظر:

CIA World Factbook Middle East: United Arab Emirates, Kuwait and Qatar; (https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/ geos/ae.html) retrieved April, 2011.

28. Ibid.

29. Credit Suisse Securities, op. cit.

30. Ibid.

31. انظر:

R. Ziemba, "Role of Sovereign Wealth Funds in Supporting GCC Economic Development," Gulf Labor Conference, New York City (2011).

32. انظر:

C. Blanchard, K. Katzman, C. Migdalovitz and J. Sharp, *Iraq: Regional Perspectives and US Policy* (Washington, DC: Congressional Research Service, 2009).

33. انظر:

"OPEC Keeps Steady Hand On Tiller Amid Uncertain Times," *Middle East Economic Survey*, vol. 53, no. 42 (2010), 3.

34. Ibid.

35. Ibid., 3.

36. انظر:

"OPEC Keeps Steady Hand On Tiller Amid Uncertain Times," *Middle East Economic Survey*, vol. 53, no. 42 (2010).

37. Ibid.

38. Deutsche Bank, op. cit., 2010.

39. انظر:

N. Amies, "Iraq oil auctions cause concerns over stability in Gulf hierarchy," *Deutsche Welle*, December 12, 2009; (http://www.dw-world. de/dw/article/ 0,,5033275,00.html) Retrieved July 2011.

40. Ibid.

41. Morse, op. cit.

42. C. Blanchard et al., op. cit., 2.

43. انظر:

K. Coates-Ulrichsen, *The GCC States and the Shifting Balance* (Qatar: Center for International and Regional Studies, 2011), 3.

44. انظر:

Samir Ranjan Pradhan, "GCC–Asia Relations: Intensifying Cooperation Beyond Mutual Interdependence," *Gulf Yearbook 2008–2009* (Dubai: Gulf Research Centre, 2009), 157–173.

45. Coates-Ulrichsen, op. cit.

46. انظر:

M. Ghafouri, "China's policy in the Persian Gulf," *Middle East Policy*, vol. 16 no. 2 (2009), 80–92.

47. Coates-Ulrichsen, op. cit., 4.

48. C. Blanchard et al., op. cit.

49. انظر:

Department of Defense, "Active Duty Military Personal Strengths by Regional Area and by Country," December 31, 2010; (http://siadapp. dmdc.osd.mil/personnel/MILITARY/history/hst1012.pdf) retrieved July 2011.

50. انظر:

M. Mashal, "Pakistani Troops Aid Bahrain's Crackdown," July 2011; (http://english.aljazeera.net/indepth/features/2011/07/2011725145048574888.html) retrieved August 2011.

51. Mabro, op. cit., 2005.

52. Deutsche Bank, op. cit., 37.

53. انظر:

S. Hargreaves, "Iraqi Oil May Rival Saudi Arabia," *CNN Money*, January 12, 2010; (http://money.cnn.com/2010/01/12/news/international/ iraq_oil/index.htm) retrieved January 2011.

54. .Amies, op. cit.

المراجع

"Fiscal Break-Even: What more Could They Tell Us About OPEC Policy Behavior." *Middle East Economic Survey* vol. 54 no. 11 (2011).

"OPEC Keeps Steady Hand On Tiller Amid Uncertain Times." *Middle East Economic Survey*, vol. 53, no. 42 (2010).

Alhajji, A.F., and D. Huettner. "OPEC and other Commodity Cartels: A Comparison." *Energy Policy* vol. 28 no. 15 (2000).

Alhajji, A., and D. Huettner. "OPEC and World Crude Oil Markets from 1973 to 1994: Cartel, Oligopoly or Competitive?" *Energy Journal* vol. 21 no. 3 (2000).

Amies, N. "Iraq Oil Auctions Cause Concerns Over Stability in Gulf Hierarchy." *Deutsche Welle*, December 12, 2009; (http://www.dw-world.de/dw/article/ 0,,5033275,00.html).

Birol, F. "Gulf Oil Investment Outlook: Trends and Issues." *Gulf Oil in the Aftermath of the Iraqi War: Strategies and Policies* (Abu Dhabi, ECSSR, 2005).

Blanchard, C., K. Katzman, C. Migdalovitz and J. Sharp. *Iraq: Regional Perspectives and US Policy* (Washington, DC: Congressional Research Service, 2009).

CIA World Factbook Middle East: United Arab Emirates, Kuwait and Qatar. (https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ ae.html).

Coates-Ulrichsen, K. *The GCC States and the Shifting Balance* (Qatar: Center for International and Regional Studies, 2011).

Credit Suisse Securities. *Credit Suisse Global Oil Supply/Demand Model* (New York, NY: Credit Suisse, 2011).

Department of Defense. "Active Duty Military Personal Strengths by Regional Area and by Country." December 31, 2010; (http://siadapp. dmdc.osd.mil/personnel/MILITARY/history/hst1012.pdf).

Deutsche Bank. *Iraq: The Mother of All Oil Stories* (New York, NY: Deutsche Bank, 2010).

Ghafouri, M. "China's policy in the Persian Gulf." *Middle East Policy*, vol. 16 no. 2 (2009).

Hargreaves, S. "Iraqi Oil May Rival Saudi Arabia." *CNN Money*, January 12, 2010; (http://money.cnn.com/2010/01/12/news/international/iraq_oil/ index.htm).

Kramer, A. "Deals With Iraq Are Set to Bring Oil Giants Back." *New York Times*, June 19, 2008; (http://www.nytimes.com/2008/06/19/world/ middleeast/19iraq.html).

Mabro, Robert E. "Gulf Oil in a New Map of World Oil Supplies: Long-term Prospects in the Changing Market Environment." *Gulf Oil in the Aftermath of the Iraqi War: Strategies and Policies* (Abu Dhabi, ECSSR, 2005).

Mashal, M. "Pakistani Troops Aid Bahrain's Crackdown." July 2011; (http://english.aljazeera.net/indepth/features/2011/07/2011725145048574888.html).

Morse, E.L. and J. Richard. "The Battle for Energy Dominance." *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 16 (2002).

Pradhan, Samir Ranjan. "GCC–Asia Relations: Intensifying Cooperation Beyond Mutual Interdependence." *Gulf Year Book 2008–2009* (Dubai: Gulf Research Centre, 2009).

Saif, I. *The Oil Boom in the GCC countries, 2002–2008: Old Challenges, Changing Dynamics* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009).

Williams, J.L. "Oil Price History and Analysis." *WTRG Economics* (2007); (http://www.wtrg.com/prices.htm).

Ziemba, R. "Role of Sovereign Wealth Funds in Supporting GCC Economic Development." Gulf Labor Conference, New York City (2011).

نبذة عن المؤلِّفة

دانيا ظافر فضل الدين، تعمل باحثة مشاركة أولى في الاقتصاد في مؤسسة Haver Analytics، وهي حاصلة على ماجستير في الاقتصاد السياسي من جامعة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية. وتركز في بحوثها على الاقتصاد السياسي لدول الخليج العربية، بما في ذلك الدراسات المتصلة بموضوعات الدول الريعية، والاقتصاد السياسي للأمن النفطي، وصناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

دراسات عالمية

Panton 116 C



النفط العراقي
تحوّل محتمل في الهيمنة الإقليمية

دانيا ظافر فضل الدين

تصوير

أحمد ياسين

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 113